

خرائط الوصول إلى علم الأصول

من شرح الروض الأنف على نظم ابن أبي كلف في الفقه المالكي



أ.د. وليد مصطفى شاويش

إعداد : عماد الصفدي
محمد حسين

خرائط الوصول

إلى

علم الأصول

أ. د. وليد مصطفى شاويش

إعداد:

عماد الصفدي

محمد حسين

جميع حقوق الطبع والتصميم محفوظة ©
للأستاذ الدكتور وليد مصطفى شاويش

Wwww.walidshawish.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء وإمام المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين، ورضي الله عن السادة الصحابة والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد

فهذا كتاب خرائط الوصول إلى علم الأصول جمعت فيه خرائط ذهنية تساعد طالب العلم على فهم الأصول المقررة في نظم الإمام أحمد بن محمد المحجوبي، الملقب بابن أبي كف، المشتهر بنظم ابن أبي كف في أصول الإمام مالك.

حاولت في هذه الخرائط أن أضع المختصر، بل المعتصر، مما شرحه شيخنا الأصولي الفقيه المالكي أ.د. وليد مصطفى شاويش، عميد كلية الفقه المالكي في جامعة العلوم الإسلامية العالمية على النظم والذي بلغ تسع محاضرات قيّمة -أسأل الله أن ينفع به كما نفع بأصله- في معهد مدارك عام 2016م.

جاءت فكرة الكتاب بعد نظر دقيق، وبحث عميق، ودراسة وتحقيق، وموافقة على السير في هذا الطريق، وبعد أن رأيت أن الأمة اليوم تعاني من تشوّه المنهج الأصولي الفقهي، المُغَيَّب بالجهل واضطرابها في معرفة من هو للعلم أهل، شرعت بتوفيق الله وفضله بإعداد هذه الخرائط تحت عين شيخني راجيا من الله أن ينفع بالشرح والخرائط، وأن يلقي القبول من الله والاهتمام من الأخوة طلاب العلم؛ ذلك أنني رأيت بالشرح أثرا على من قرأه؛ فمن كان مغاليا أو متحلا بفضل الله رجع إلى الصواب، وهذا غاية ما نرجوه وغاية ما نسعى إليه.

أرجو ممن سيقراً هذه الصفحات القليلة بأوراقها، الكثيرة والكبيرة والعظيمة بما فيها أن يقرأها بتمعن ودقة، كما أرجو لكم التوفيق والفلاح...

رحلة سعيدة أرجوها لكم في
خرائط الوصول إلى علم الأصول

عماد خالد الصفدي

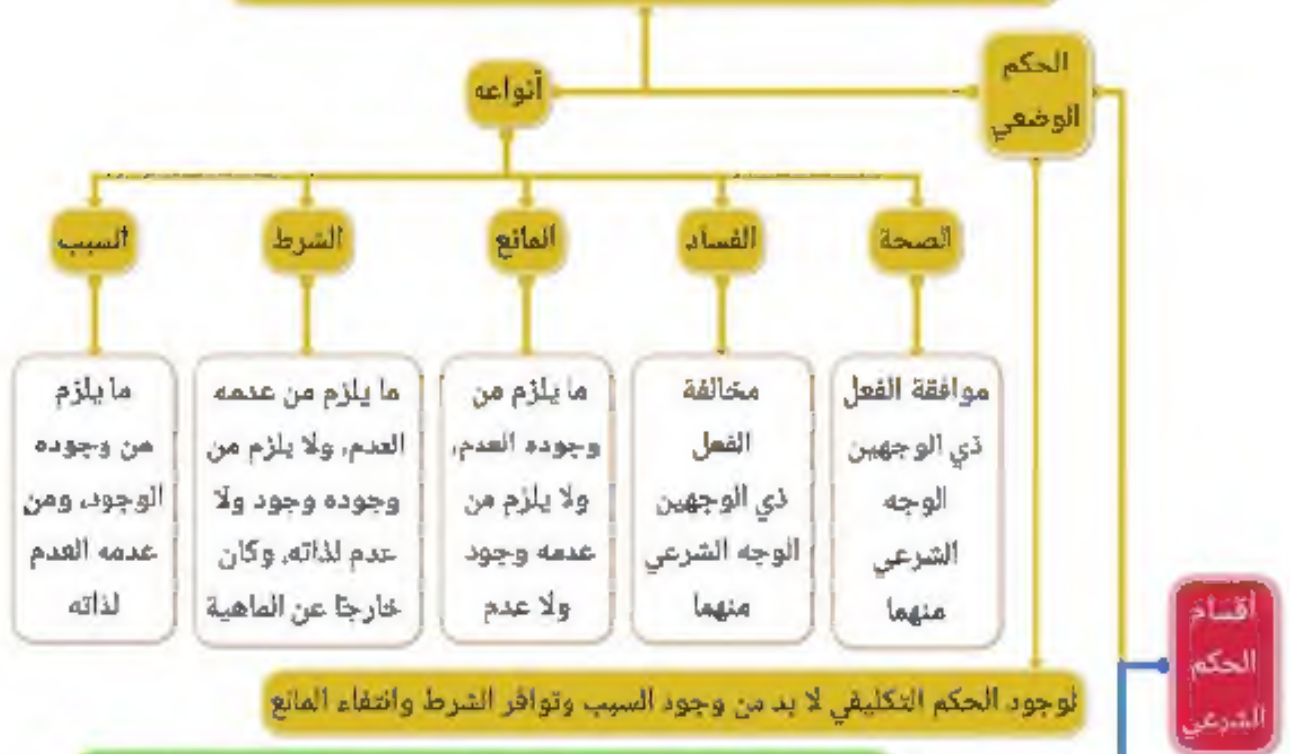
5 - 12 - 2021م

نظم ابن أبي كُف في أصول الإمام مالك

١. الحمد لله الذي قد فهما
٢. ثم الصلاة والسلام أبدا
٣. و آله العز وصحبه الكرام
٤. وبعد فالتقصّد بذا النظم الوجيز
٥. فقلت والله الميعين أستعين
٦. أدلة المذهب مذهب الأعر
٧. نصّ الكتاب ثم نصّ السنة
٨. وظاهر الكتاب والظاهر من
٩. ثم الدليل من كتاب الله
١٠. ومن أصوله التي بها يقول
١١. وخجة لديه مفهوم الكتاب
١٢. ثمة تنبيه كتاب الله ثم
١٣. ثمت إجماع وقيس وعمل
١٤. وقول صحبه والاستيخسان
١٥. وقيل بل هو دليل يتقذف
١٦. ولكن التعبير عنه يقصر
١٧. وسد أبواب ذرائع الفساد
١٨. وخجة لديه الاستصحاب
١٩. وخبر الواحد حجة لديه
٢٠. وبالمصالح عنت المرسلة
- دلائل الشرع العزيز العظما
- على النبي الهاشمي حمدا
- والتابعين لهم على الدوام
- ذكر مباني الفقه في الشرع العزيز
- وأستمد منه فتحة المبين
- مالك الإمام سنة عشر
- سنة من له أتم المنة
- سنة من بالفضل كله فمن
- ثم دليل سنة الأوام
- تنبيه قرآن وسنة الرسول
- وسنة الهادي إلى نهج الصواب
- تنبيه سنة الذي جاها عظم
- مدينة الرسول اسخى من بقل
- وهو اقتناء ما له رجحان
- في نفس من بالاجتهاد متصف
- به فلا يغم كيف يخبر
- فمالك له على ذه اعتماد
- ورأيه في ذاك لا يعاب
- بعض فروع الفقه تنبني عليه
- له احتجاج حفظته النقلة

٢١. وَرَغِي خَلْفَ كَانَ طَوْرًا يَعْمَلُ بِهِ وَحْدَهُ كَانَ طَوْرًا يَعْمَلُ
 ٢٢. وَهَلْ عَلَى مَجْتَهِدِ رَغِي الْخِلَافُ
 ٢٣. وَهَذِهِ خُمُسُ قَوَاعِدِ ذَكَرَ
 ٢٤. وَهِيَ الْيَقِينُ حُكْمُهُ لَا يُرْفَعُ
 ٢٥. وَضَرَرُ يُزَالُ وَالتَّيْسِيرُ مَعَ
 ٢٦. وَكُلُّ مَا الْعَادَةُ فِيهِ تَدْخُلُ
 ٢٧. وَلِلْمَقَاصِدِ الْأُمُورِ تَتَّبِعُ
 ٢٨. وَقِيلَ لِلْعَرَفِ وَذِي الْقَوَاعِدِ
 ٢٩. قَدْ تَمَّ مَا رُمْتُ وَاللَّهِ الْحَمِيدُ
 ٣٠. وَأَطِيبِ الصَّلَاةَ مَعَ أَسْتَى السَّلَامِ
- بِهِ وَحْدَهُ كَانَ طَوْرًا يَعْمَلُ
 يَجِبُ أَمْ لَا قَدْ جَرَى فِيهِ اخْتِلَافُ
 أَنَّ فُرُوعَ الْفَقْهِ فِيهَا تَتَّحَصِرُ
 بِالشَّكِّ بَلْ حُكْمُ الْيَقِينِ يَتَّبِعُ
 مَشَقَّةَ يَدُورُ حَيْثُمَا تَفْعُ
 مِنَ الْأُمُورِ فَهِيَ فِيهِ تَعْمَلُ
 وَقِيلَ ذِي إِلَى الْيَقِينِ تَرْجِعُ
 خُمُسُهَا لَا خَلْفَ فِيهَا وَارِدُ
 مَنِّي حَقًّا دَائِمٌ لَيْسَ يَبِيدُ
 عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْكَرَامُ

هو خطاب الشارع المتعلق بنصب الأسباب أو الشروط أو الموانع أو نصب
التقديرات الشرعية أو الصحة أو الفساد، ويعتبر الحكم الوضعي تهينة لنزول
الحكم التكليفي



هو خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين بطلب فعل أو تركه أو التحخير
بين الفعل والترك، ويشترط فيه العلم والقدرة وعدم الإكراه



الصلاة مانع لها (الحيض) شرط لها (الوضوء) مسبها (دخول الوقت)
حكمها التكليفي (الوجوب)

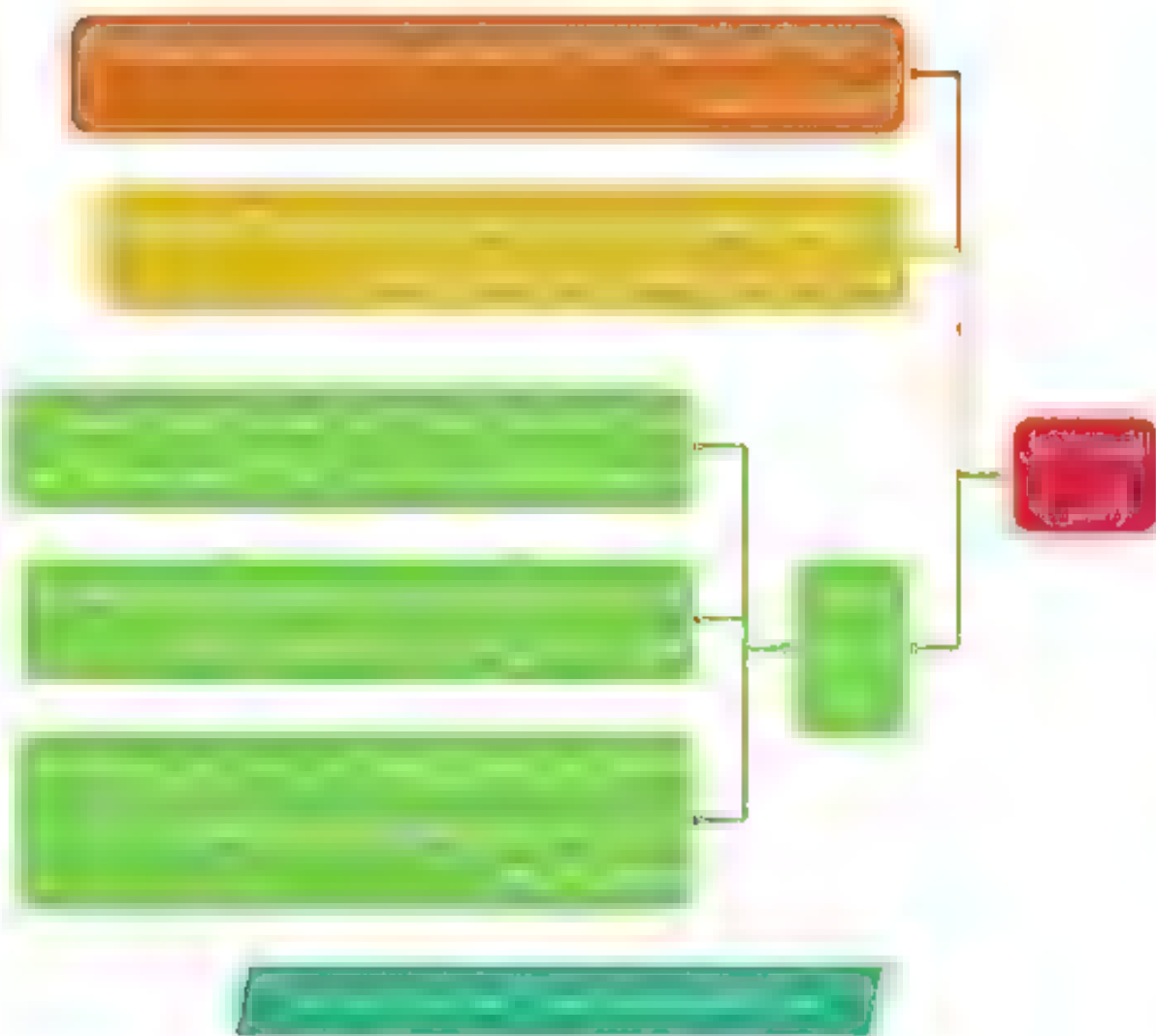
مثال

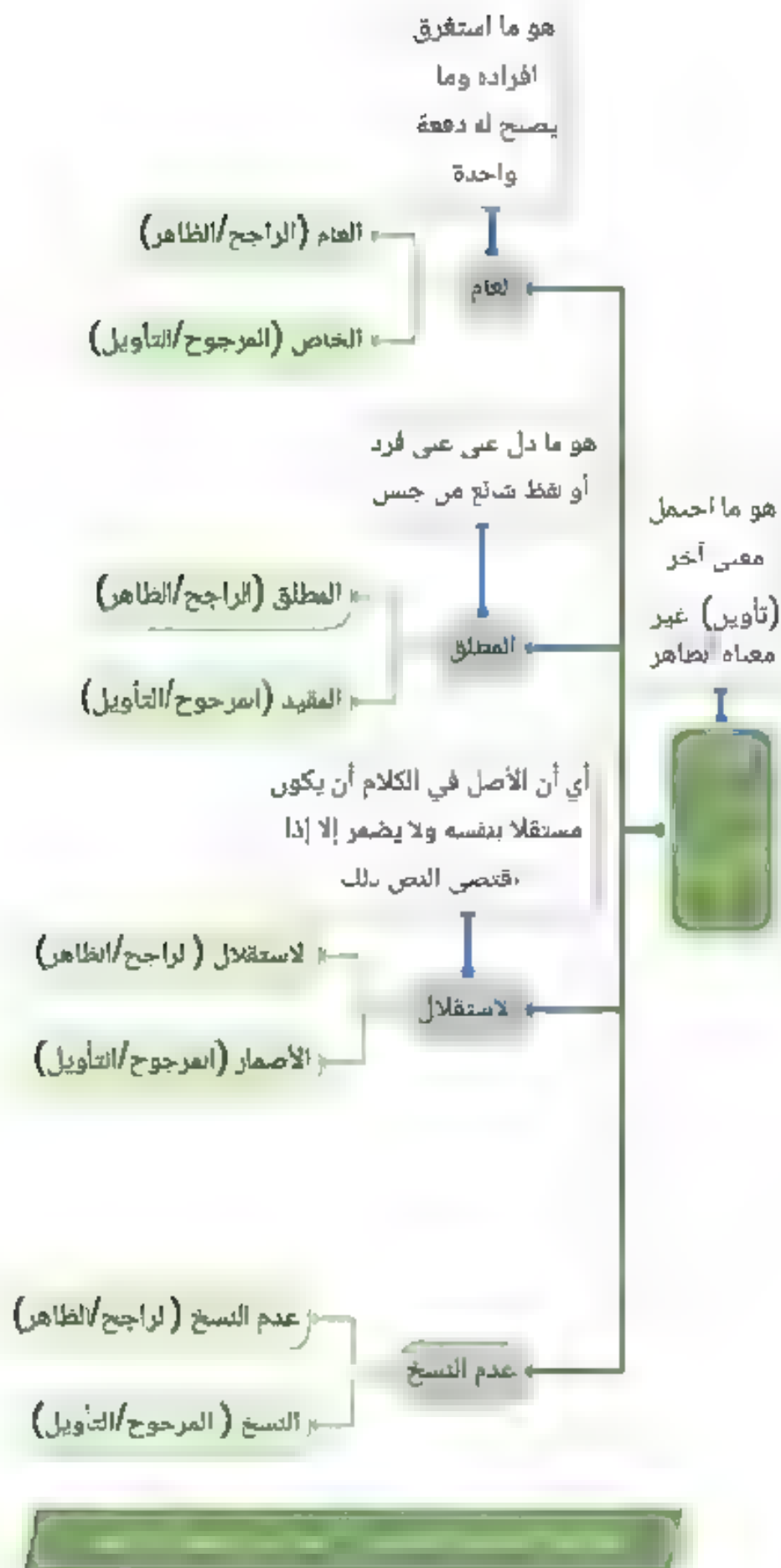


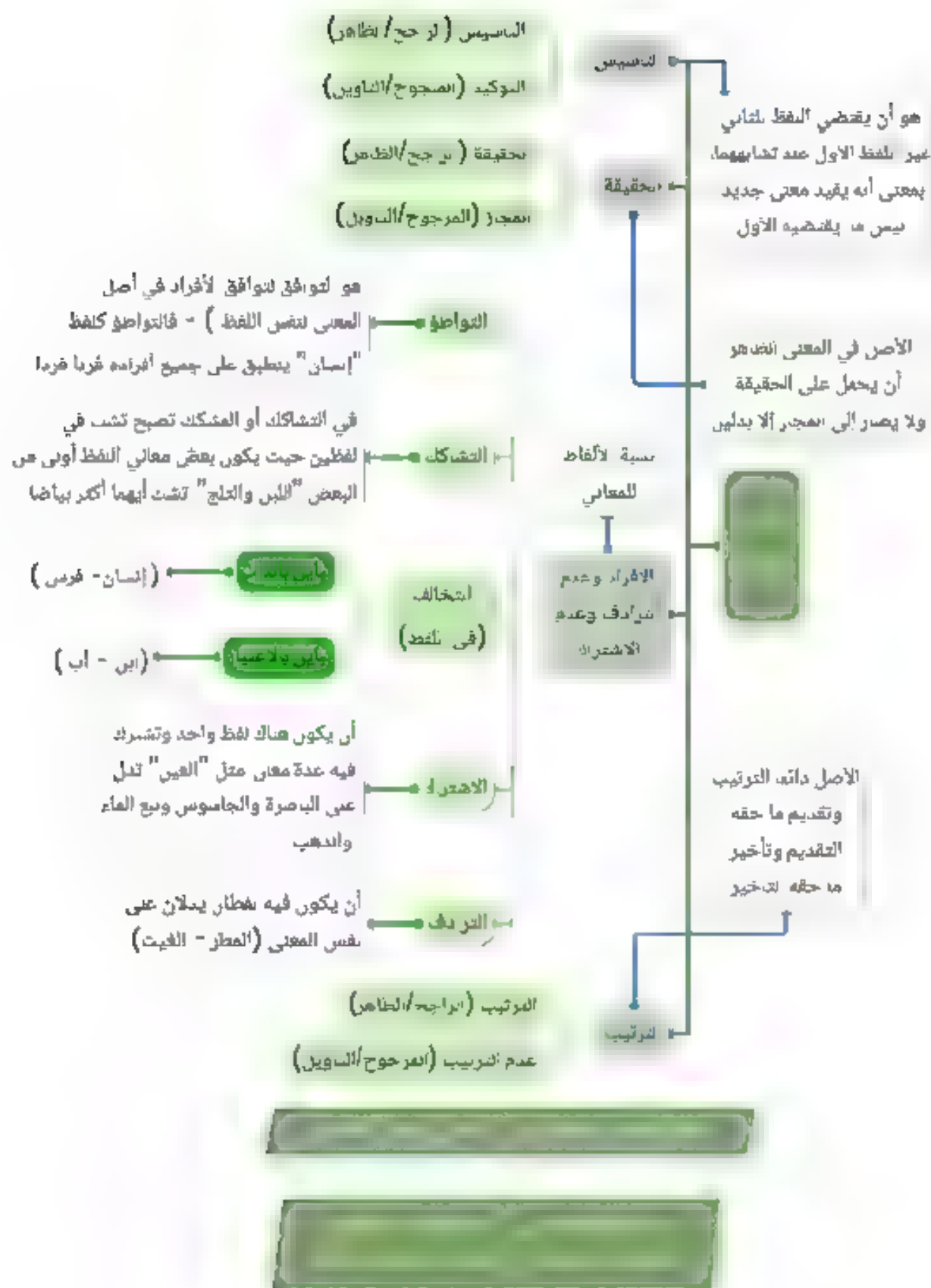
إن مبادئ كل فن عشرة * الحد والموضوع تم التمرة
ونسبة وفضله والواضع * والاسم والاستعداد حكم الشارع
مسائل والبعض البعض اكتفى * ومن درى الجميع حاز الشرفا

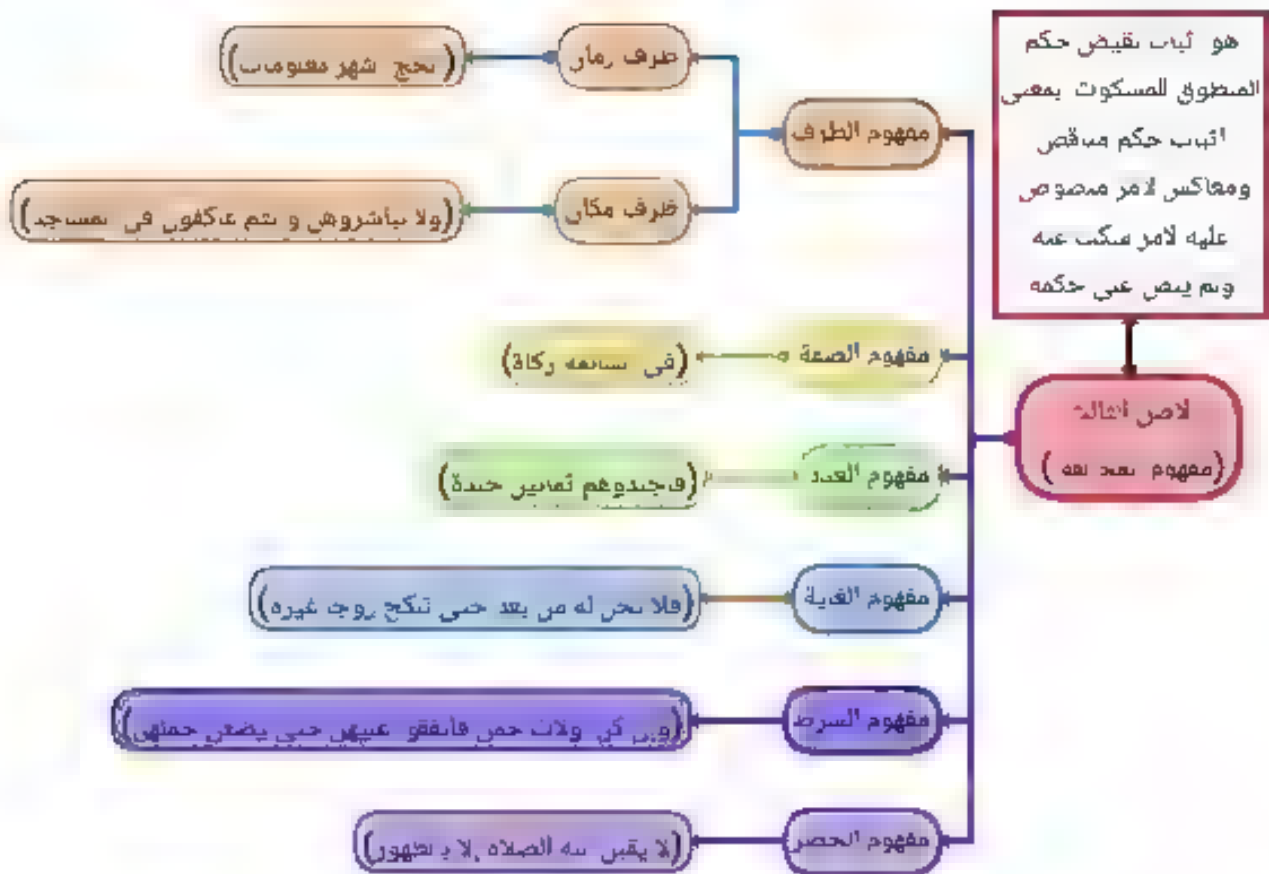


أدلة المذهب مذهب الأغر * مالك الإمام ستة عشر



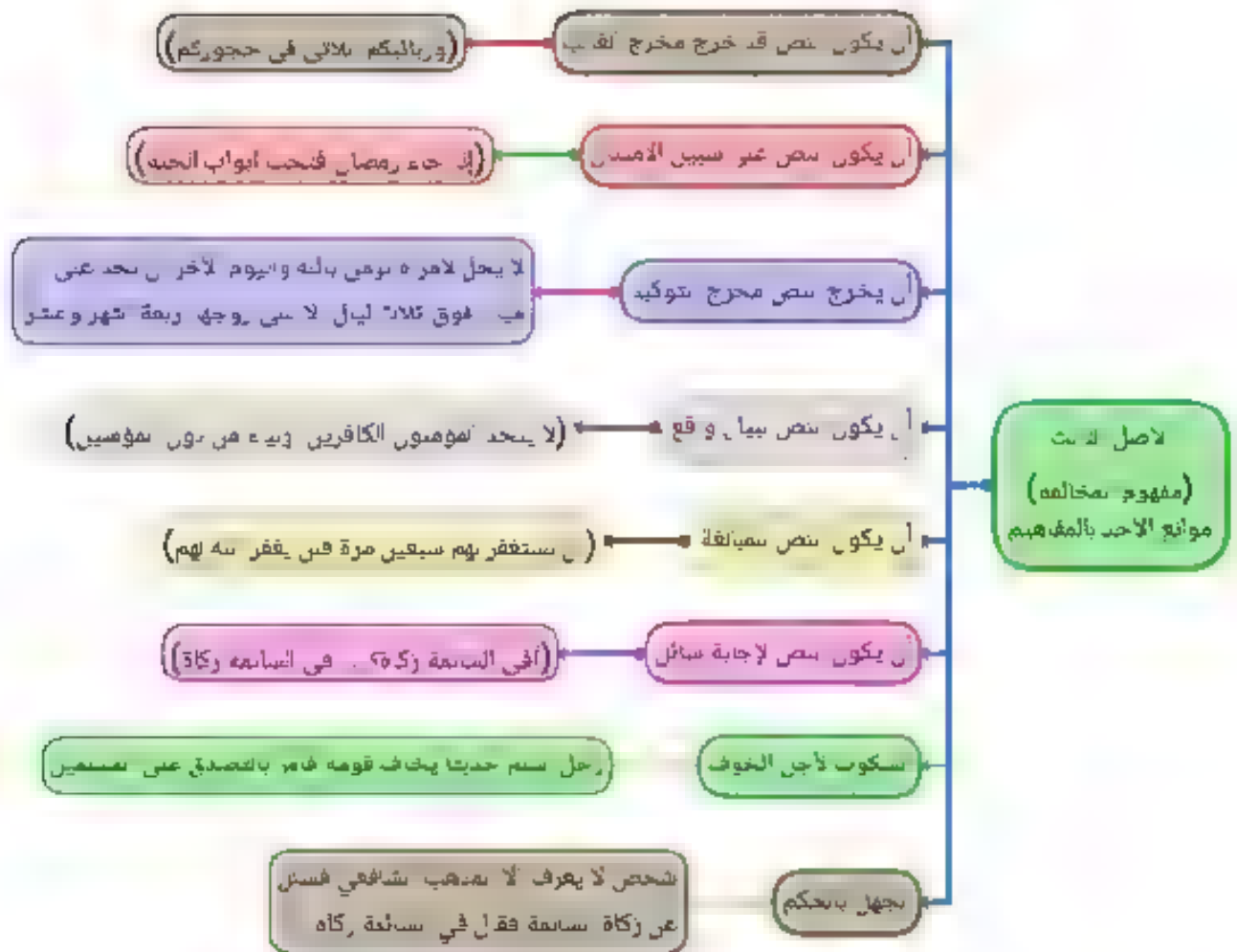






ثم الدليل من كتاب به * ثم دليل به الاوه

وهو ظرف علة وعدد * ومنه لدرج غايه تصمد
و تحصر والصفة منها علم * من ثم سمع وسام القيم



ثم يبين من كتاب الله * ثم دليل سنة لاوه

كد دليل بخطاب بشار * ووع د ساكت عنه خاف
و جهل بالحكم أو يتفق بحجب * نسؤل و جزى عن بني عب
و استس أو يفاق بواقم * و جهل و بكيد عند استماع

هو دلالة اسقط على معنى غير مذكور مو فق
 للمذكور بالمساواة أو بالأوبوية، وسمي مفهوم موافقة
 يكون المسكوب عنه موافقا للمنطوق في الحكم

فجوى خطاب

اد كانت موافقة بين المنطوق والمسكوب عنه أوبى،
 أي المسكوب أعنى في الحكم من المنطوق يسمى
 (فجوى خطاب)

بحر الخطاب

اد كانت الموافقة بين المنطوق والمسكوب عنه
 مسكوب في الحكم يسمى (بحر الخطاب)

هو ما دل أو يدل عليه لفظ في محل ينطق

دلالة اسقط

يكون بالانترام

يكون بالمطابقة و يسمى

امضوق غير الصريح

امضوق لصريح

دلالة لإشارة

دلالة لإيحاء

دلالة الاقتضاء

الاقتضاء التوحيحي

لاقضاء نصريحي

دلالة لاقتضاء تعني ان الكلام في الآية ، والتحديث سيق لاجل
 ان الحكم كثر فيه محدود لا يستقيم الكلام بيونه ودلالة لاقتضاء
 هي لا تحتاج بمعنى التقدير وليس لاحتمال بلطف ، لأن لفظ اذا حياح
 التقدير به بعد هذا دلالة اقتضاء ، لأن دلالة الاقتضاء ليست من دلالات
 الألفاظ ، بل هي بوعيه (التصريحي والتوحيدي) كلامهم من نوارم لنص
 (ي من دلالة لا لزم) والتلزم ليس من دلالات لا لفظ ، لأن لفظ مكمل
 بك صحة المعنى هي التي تحتاج الى تقدير ، ودلالة الاقتضاء ليست
 موجودة لفظ في محل انطبق فهي لا توجد في الألفاظ لأنها دلالة مقدرة

اللفظ مكمل لكن صحة المعنى تحتاج الى تقدير ولا يستقيم المعنى إلا
 بتقدير على عكس الاقتضاء التوحيدي وبه دلالة التزام على معنى وهذا
 المعنى الزام لا يتوقف صدق الكلام عليه

فإن قيل

يعني هذا الاقتضاء أن المعنى لا يستقيم إلا اذا قدره

(إن الله وضع عن أهلي الخطأ والتسعين وما استكبروا عليه)
 (فاوحيت إلى موسى أن صرب بعصاة البحر فأنفلق .)

ليس على المعنى دلالة بحدود ، كما هو الحال في الاقتضاء التصريحي ، لكن
 يفرق بينهما أن الاقتضاء التصريحي لا يستقيم إلا إذا قدره بحدوده في
 لاقتضاء التوحيدي يستقيم بمعنى ولو لم يقدر

فإن قيل

يعني هذا الاقتضاء ان المعنى يستقيم ولو لم تقدره

(حل لكم بيوه لصيام لوعت اني سأنكم)

دلالة التنبيه: هي أن يقرر لحكم الشرعي بوصف وهذا الوصف هو علة الحكم وإن لم يكن هذا الوصف هو علة الحكم يعتبر عيبا في الكلام، بمعنى (أن الكلام يعتبر ناقضا وليس فصيحاً)

أقول بدلالة الإيحاء وانسيه فرع من عظيم الله عز وجل وعظيم كلامه، وأما سره عن الحشو وما لا معنى به ولا فائدة فيه، فعدم الكلام ضروري في فهم الأحكام ونحن نستحضر ذلك

في دلالة التنبيه نلاحظ أن اقتران الحكم بوصف مصبط (علة مصبطة) مناسب مؤذن بعلة هذا الوصف بحكم وتلزم عقلي بين العلة والحكم، ويمول لفقيه ولاصوبون أن تعيق الحكم بالمشق مؤذن بعلة ما منه لا شقاق (بمعنى أن تعيق الحكم بالمشق مؤذن ما منه لا شقاق أي لاحقاً)

في دلالة الإيحاء والتنبيه نقول أنها مقصودة للمكتمل (أي قصدها التكميل) ولو لم تكن مقصودة تكن في الكلام زكاة وكان فيه عيب

(والتسويق والتسارعة فافهموا بهما)

تقول دلالة التنبيه أن علة حكم قطع اليد هي السرقة ويستلزم الرشوة، لأن لو قلنا بالرشوة يصبح الكلام معيباً وغير واضح ومبهم ولا يستفاد منه، لذلك دلالة التنبيه والإيحاء تدل على أن هذا الوصف هو (علة لهذا الحكم)

الإجماع: هو اتفاق المجتهدين من هذه الأمة بعد وفاة النبي عليه السلام في عصر من العصور على حكم مسألة

هو النطق الثابت بالنقل المتواتر فهذا هو إجماع الذي يعتبر حجة قطعية (الإجماع التطقي الصريح) الذي تكلم به المجتهدون وصرحوا بموافقته وهو أيضا مقبول عنهم بطريق التواتر وهو اسحجة لقاطعة ولا تجوز مخالفتة ويعتبر منكزه كاه

اجماع قطعي

قسم لإجماع من حيث حجته

جماع ظني

هو لنطق الذي يكون يخبر و حد أي تم يبلغ حد التواتر وهو حجة لكن حجة ظنية وإنكاره ليس كفرا ولكن لا تحل مخالفته ويجب العمل به لأنه لا يعرف قول خلافه

مثل حدوث العالم وأن له بداية

مثل أن (القاء) بالتعقيب و (ثم) بالتراخي

مثل تدبير الجنون

مثل إباحة النكاح

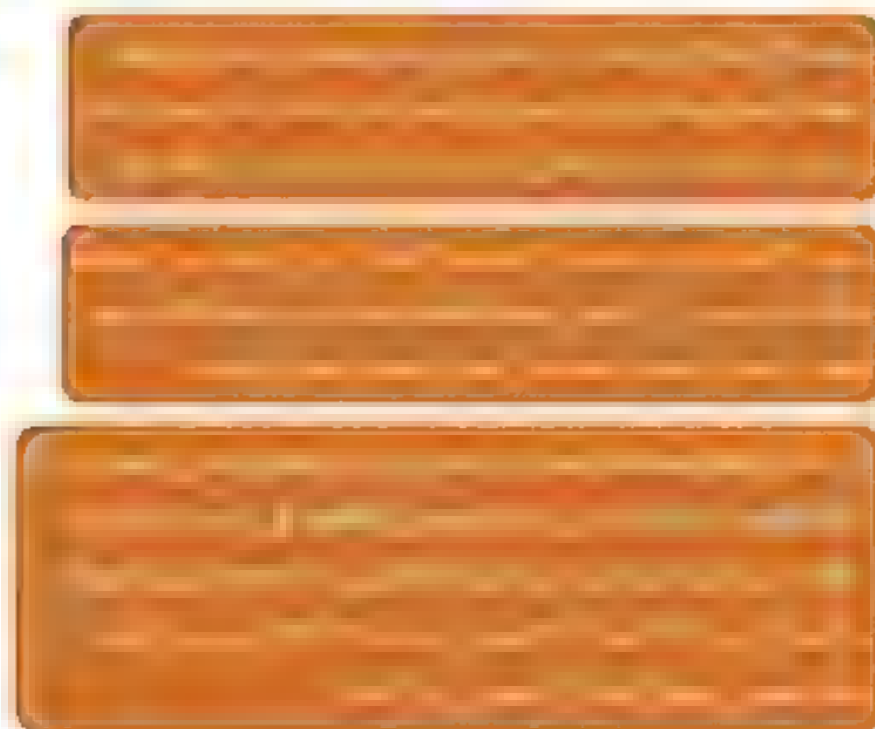
هو ما نطق به كل مجتهد بالحكم يعني كل واحد منهم

بمعنى نطق به واحد وانتشر ولم يظهر به نطق صريح من بقيه المجتهدين بانهم موافقون أو مخالفون فنسبه سكوتي لسكوت المجتهدين

لا يكفر به من انكره مثل من أنكر توريت
 بنت الابن لفسد مع بنت قصص من على
 بنت وبت ابن قال بنت اصف وبت الابن
 اسدس فامجموع انتش لان له و قال شخص
 بنت الابن لا تاخذ شيئاً لا يكفر صاحب هـ
 انقول لانه إجماع نظري والإجماع النظري
 يحصل بطول نظر

يكفر صاحبه غير لقول ررح
 لكن عى خلاف كتحريم رب اذهبية

مثل تحريم الخمر فلا يجد لانس
 عليه من نفسه فكأما من لايمان به
 كقرصية انصوات الخمس ووقوف
 بعرفة وصيام رمصن فاحدد هذا
 لإجتماع حرج عن ملك الإسلام مع
 مراعاة حقوق لشروط وانتماء امواقع
 في موضوع التكفير



هو التقدير ويكون بحمل معلوم (الفرع "محل لبحت") على معلوم (الأصل "محل احكم") لمساواته في علة الحكم (يوصف المشترك لجمع الفرع والأصل) عند الحامل (المجتهد لأن العلة تكون بالنسبة للمجتهد)

هو ما تريد تعديده حكم الأصل إليه والفرع يأخذ حكم الأصل ويعتبر (محل البحت)

هو حكم الأصل الفقهي من (وجوب - استحباب - إباحة - كراهة - حرم)

هي الوصف (لدى المجتهد) الجامع المشترك بين الأصل والفرع كي يستطيع المجتهد باستخدام لعله أن يربط بين الفرع والأصل ويعدي حكم الأصل إلى الفرع بواسطة العلة المشتركة بينهما

الأصل يعتبر (محل الحكم) الذي سيقاس عنه

لا يجوز انقياس على الرخص، لأن لخصه تعبير استثناء عن الأصل والاستثناء يثبت الأصل لكن عندما نصح بقياس على الرخص تصبح الرخصة (الاستثناء) هي الأصل ويهدم الأصل ويصبح لخصه غير مضبوطة وبالتالي يصبح ما بقي على الرخصة غير مضبوط فيقيس على الرخص يهدم الرخص

القياس على الرخص

• حديث لثة لمصراة خلاف لقيس

• ابجعله قال بها وهي على خلاف لقيس

• بيع العريه على خلاف لقيس وقال به

• أجرة طنز امرصعه قل به وهي على خلاف انقياس

يتمثل عمل أهل المدينة ولاحقاً لتدبير الأصولي
أدبي بدوره يمثل سند لعمر و أهمهم في تدبير فكما
أن الحديث يمثل سند لتدبير فلاحهم وعمل أهل
المدينة يمثل سند لعمل تدبير لا تحده إلا في كتب
المفتي (مدرسه اندرايه)

المواثيق الأصولية

الإمام مالك قدم عمل أهل المدينة (أنه فيه
توقيف) ولا مجال للاجتهاد فيه على غير الواحد
لأنه روي أنه عن نفع، والمواثيق أرجح من غير الواحد
لأن المواثيق قطعي وخبر الواحد ظني فيقدم
ويخرج انقصي على ظني لكن لا يقدر العمل
على واحد إلا فيم كل فيه توقيف فقط أما
العمل تدبير ليس فيه توقيف فلا يقدم على خبر الواحد

هل قدم
الإمام مالك
عمل أهل
المدينة على
غير واحد؟

هو ما اجمع عليه
أهل المدينة (من
الصحابه والتابعين فقط)
فيما لا مجال للاجتهاد فيه

يعتبر عمل أهل المدينة حجة عند جميع
المذاهب الأربعة لكن يختلف بيده في استرجيح
فما شافعي يقدم خبر الواحد على عمل أهل المدينة،
والإمام مالك يحتج عن باقي المذاهب أنه جعل عمل
أهل المدينة في رتبة لأصل بينما يوجد عند غيره في
سائر الاستدلال

حجية عمل
أهل المدينة

عمل أهل المدينة

- لا
- لا
- بمقايير (كالصالح)
- بمقايير (كالصالح)

عمل على عمل
أهل المدينة

رغم أن عمل أهل المدينة متواتر ورواية
الشيخ مالك للإمام مالك أن نقل الله
إجماعهم بحالهم فهو لم يجمع
بجميع الناس على موطنه ومنهجه لكن
بمقايير متواترة وأصولية

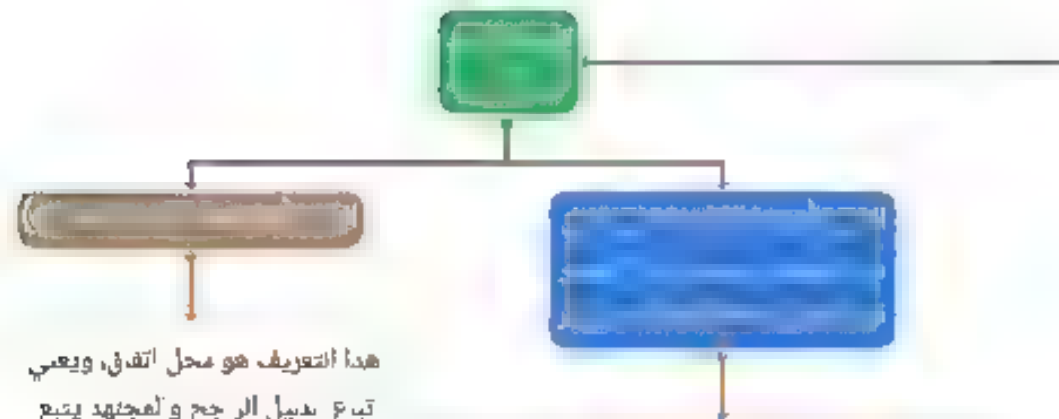
هل تميز
بمقالته عمل
أهل المدينة؟

هناك قول لبعض العلماء أن قول الصحابي أمي هو دليل و ينتشر بأنه إجماع سكوتي!

يكرر على هذا القول أشياء تمنع حمل قول الصحابي على أنه (إجماع سكوتي) لذلك قول الصحابي بحيث انتشر ولم يعرف له مخالف يعتبر حجة من حيث أنه (قول الصحابي) لكن إذا توافرت فيه شروط الإجماع السكوتي حيث علم لجميع ولم يعلم أن هناك من سكت (مراعاة لخلاف) لأنه أحيانا يكون سكوت الصحابة من باب الحفاظ على الجماعة وقد يحصل هذا ليس من باب الخوف فبعض الصحابة كانوا يسكتون مع أن بهم اجتهادات مخدفة وذلك حفاظا على الجماعة فلذلك حملة على (الإجماع السكوتي) حمل بعيد

هل يعتبر قول صحابي دليلا

يعتبر حجة حيث انتشر قوله ولم يخالفه أحد من الصحابة فإن خالفه أحد من الصحابة فهذا يعني أن هناك تعارضا بين الأدلة وهذا إذا قلنا بأن قولهم حجة إذا اختلفوا، وبالتالي قول الصحابي إذا عرف و انتشر ولم يعرف له مخالف فهو دليل من أدلة الشريعة



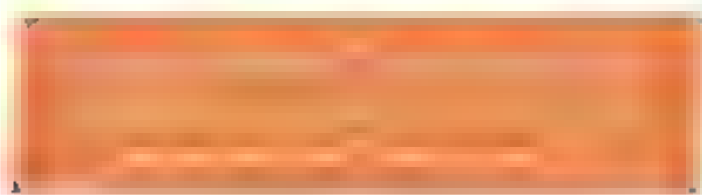
هذا التعريف هو محل اتفاق، ويعني
تبرع بميل الرجح والمجتهد يتبع
الدليل الراجح إذا فوجئ عنه في
اجتهاده وإن كان هو لاستحسان فكل
المجتهدين يقولون به حتى الشافعية،
فهذا محل اتفاق وليس هو المقصود
بالاستحسان الذي يريد تحرير قوله أو
تحرير مسائله والاستحسان من الأدلة
المختلف فيها وظان الشافعي (من
ستحسن فقد شرع)

هذا التعريف بمعنى الاستحسان هو دليل ينقدح في نفس
مجتهد تقصر عبارته عن الإخبار به وهذا التعريف رده عدد
من الأصوليين وقدبو كيف هو مجتهد وسبغ رتبة لأجهده
في أدلة الكتاب والسنة وهما من الألفاظ البليغة وينقدح في
نفسه دين ثم تقصر عبارته عنه فهذا تعريف مردود وضعيف
وليس معمولاً به فليس عند شيء ينقدح في نفس الإنسان
ثم بعد ذلك يحكم ولا يستطيع أن يعبر عن دين الحكم فلا
يوجد عندنا (الحكم بالشعور) ولا الإلهام ولا عن وصف
نفسه ينقدح في نفس المجتهد بل الحكم يبنى على الأدلة

بمعنى أن هذه مسألة أو الفرع يقتضي دليل وروده
واندرجها بحث قاعدة من القواعد لعمدة فيما يتعلق
بإيجاب أو بيوع أو عبادات وجاء المجتهد واستثنى هذه
المسألة إما استثناء أو ترخصاً فحده من قاعدة أخرى
فهذا المقصود بالعدول بالمسألة عن نطاقها (من لمسائل
التي كانت مدرجة معها تحت قاعدة) إلى مسألة أخرى
أو إلى قاعدة أخرى لدليل خاص



هو عدول بمسألة عن
نطاقها لدليل خاص



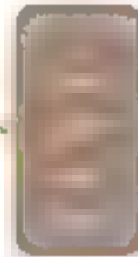


من الملاحظ أن كل التعريفات التي ذكرناها تنتهي إلى أصل واستثناء من هذا الأصل، وهذا قال (عادة) فهناك جرأتي وكلتي وهناك من قال له رجحان وكلها في النهاية تنتهي إلى هذا المعنى الذي ذكرناه (وهو أن ينتقل لوصف في محل الحكم لأن هذا الوصف رجح هذا الانتقال)

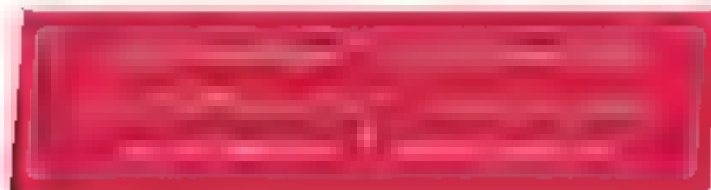
تعريف لإمام سيب



إن الاستحسان حسب فهم الإمام مالك يظهر باعتبار (محل الحكم) أي لصفة راجحة في محل الحكم، بمعنى أنه قد ظهرت في محل الحكم صفة قد أدت بنا إلى ترجيح أمر على خلاف الأصل، ويعتبر الاستحسان هو نوع من ينظر في (المالات) مثل مسدود الفرائع، ففقه المالات من أعظم مقاصد شريعة وفقهها، والمالات ليست عيشية إنما لها شروط وضوابط وأصول، وسبب ذهاب الاستحسان أنه يجري في محل الحكم عارض أوجب علينا هذا العارض أن نتقل من الأصل إلى استثناء، وهو من فقه المالات وهو متعلق بملاحظة في محل الحكم فعندما نلاحظ وصف في محل الحكم يؤدي بنا إلى الانتقال من الأصل إلى الفرع وفي كل هذه (الأصل والاستثناء) نحن نعمل بدليل من أدلة الشريعة



يعبر أن يستخدم البعض الاستحسان لتحل من الدين مثل أن يقول شخص أن النبي استحسان ولم يقم حد الزدة عن المتأففين وهذا استحسان (بالنسبة له) لكن هذا لا يصح لأن القضاء على المتأففين لم يثبت أصلاً وبراءة على هذا لا يستطيع القول بأن الشرع هنا استحسان لأن الشرع مطبق بحكم أصلي ولم ينتقل بموجب في (محل الحكم) وهكذا يستخدم الاستحسان في التحلل من الدين لكن عندما نعرف أن هذه الأمة عندما تنتقل من الحكم الأصلي إلى حكم خلاف الأصل لا تنتقل بفوضى ولا تنتقل بتحليل إنما انتقلت بموجب إلى حكم آخر ويجب ذلك الانتقال



معنى التعريف أنه عدم نقول هذا حرم سد
 سد يعمه أو يسم به في الأصل مباح وعدم
 القول هذا جائز بل ضرورة أو أن يسم به حرم في الأصل

هو يتوصل بالمباح بها فيه جرح

سد يرفع ولا سحب كلافه فيه نظر إلى زمان لكن قد يشكك على
 البعض أنهم واحد ويصور به تجاوز للمعنى بقية العمل بمباح

سد الدريعة

الاستحسان

الأصل فيه مباح انفعول لكن نظر لما
 يؤدي إليه (الآمال) جاء التحريم

الأصل فيه مباح (متنوع الاستحسان)، ولكننا
 نجد أنه في الاستحسان ينتقل من دليل إلى
 دليل، لكن الذي أوجب الانتقال هو وصف
 عارض في محل الحكم

يجب ألا يكون هناك غش في استخدام سد، بل فلا يجوز التحريم
 بالاحتمال - عن مصراعيه سد الدريعة لأن الاحتياط الصبيح لا يسها في
 السرعة لوجود معايير صابطة سد الدريعة فيها (لا يجب تمييز العارض
 والأصل)

الاحتياط الصبيح لا يسها في
 السرعة لوجود معايير صابطة

مثل أن نقول محل ملابس نسائية (بيجام -
 ثمורה - فستان) فيمكن أن ترتديها امرأة في
 المنزل ويمكن أن ترتديها امرأة أخرى مقترحة
 في الشارع فلا نقول بيع هذه الملابس حرام
 (سد للدرجعة) لأن لها وجه استعمال مباح
 (في المنزل) ووجه استعمال حرام (في
 الشارع) ومثلا السكين والسلاح تتعدد فيه
 وجوه الاستعمال، وكل ما لم نستطع أن نحدد
 وجه الاستعمال فيه فلا نستطيع تحريمه
 مدا للدرجعة

لم تعدد فيه
 أوجه الاستعمال
 ولم نستطع
 نحدد وجه
 الاستعمال

مثل الدخان أو الخمر لا يوجد لهما
 سوى استخدام محرم، إذا بيعهما حرم
 لأن الاستخدام واحد واضح جلي

ما لم تعدد فيه أوجه الاستعمال ولم
 يكن له سوى وجه استعمال واحد

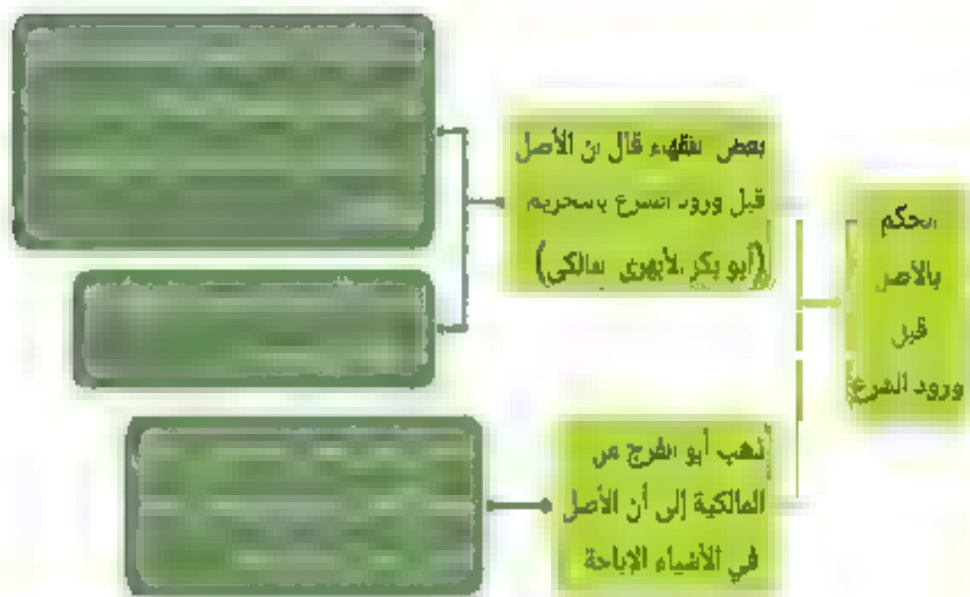
في هذا لوجه بوجود لقرائن التي تدل على
 وجه استعمال الشيء ففي قضية لقرائن إذا
 صار هناك غالب أو أقل من غالب يعتبر هذا
 في العوارض ووجود لعوارض يعني أنه يلزم
 أن يكون هناك تحقيق للمصاط وعند تنقضي
 الحالة على أرض الواقع في تحقيقا لمناطق علينا
 مراعاة هذه الأسس الثلاثة من (غلبة المفسدة على
 المصلحة أو مساواة المفسدة للمصلحة أو غلبة
 المصلحة وقلة المفسدة مقابها) فنعطي للعامة
 الأسس التي يستطيع بها تحقيق المصاط على أرض
 الواقع كما قال الإمام الشافعي "تحقيق المنافع بالنسبة
 لعوام لا ينتهي حتى تنتهي الدنيا وهو متعلق
 بالعالم والعامة"

لم تعددت فيه
 أوجه الاستعمال
 واستطع
 نحدد وجه
 الاستعمال لشيء
 بوجود قرائن
 تدل على
 وجه استعمال
 الشيء

إذا كان لشيء قطعي المفسدة فهو حرم قطعي

إذا كانت المفسدة عنه محرم عند الإمام
 مالم يأت على أصل (سد الدر بع) عنه

إذا كانت مفسدة متساوية مع المصلحة أو أقل فحرام



لأصل براءة لمدة وهذا أصل شرعي

وما كان مقتضى حسن نية رسول

عندهم فتكلم عن الحمر بناء على هذا الأصل في الإباحة فهو بمن مباحا إباحة شرعية لأنه يعتبر من الرذائل وليس من الفضائل فلا نقول أن تحريم قبل ورود التحريم كان (مباح شرع)، إنما هي البراءة لأصوية (الحكم العقلي) كان مباحا بها بمعنى أنه لم يكن فيه إثم لأنه لم يرد به الشرع وهكذا نسير بين الحكم العقلي الذي هو (البراءة الاصوية) وبين الحكم الشرعي بالإباحة لأن النسخ رفع (حكم شرعي) واستدلاله بحكم شرعي آخر وليس حكما عقلي

المالكيات وعلقومات قبل ورود شرعية نحدد حكم (الإباحة)

أصله على البراءة لأصوية



أن يستصحب الوصف أو بحكم سابق أن يظن مغير فإن لم يظن مغير فنحن على هذا الحكم كذا هو

هو بقاء ما كان على ما كان

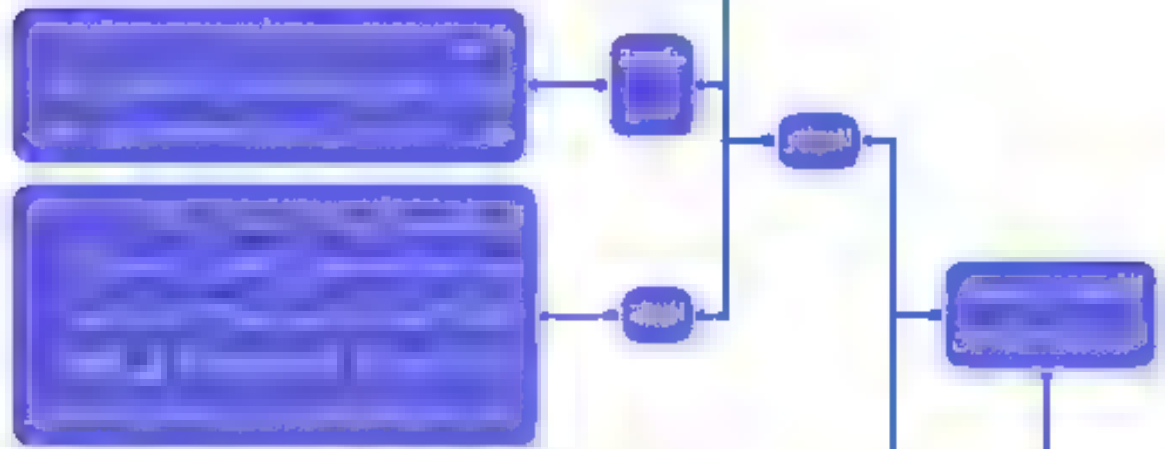
تعريف نوع ثان (البراءة لأصوية)

هو الحكم بتهوت أمر في الزمان الأول بناء على تهوته في الزمان الثاني

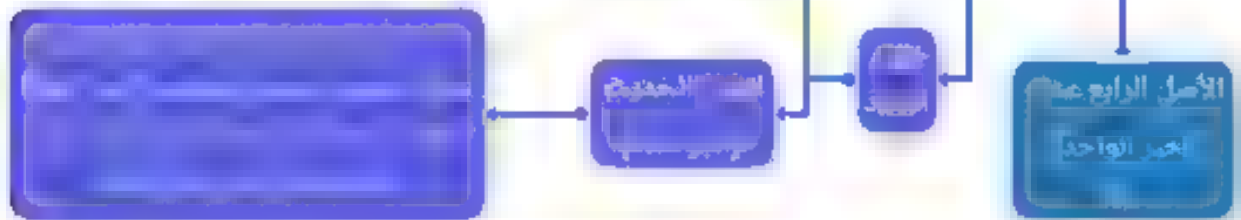
وحجة بنيه الاستصحاب * وإليه في ذلك لا يعاب

هو ما يرويه جماعة عن جماعة يستحيل في العادة ويؤمن

تواطؤهم على الكذب عن متلهم وأيسر له عدد محدد إنما أن يرويه جماعة عن جماعة



هو كل ما لم يبلغ رايحه التواتر وعرضه عارض على قيد من قبور التواتر



يعتبر خبر الواحد حد دبر وحجه عند المذاهب الأربعة والمقصود منها (خبر الواحد) ما ورد عن أسبي عليه السلام من أسسه النبوية باعتبار أنها خبر واحد لأن تقرير ثبت عن طريق أسو بر فهو حجة وطعه (قطعي) (أورود) والحديث في خبر الواحد عن سنة فقط



(لقرآن كله ورد عن طريق التواتر)

لئنه النبوية قد جاءت في نقب عن طريق الأحاد والمتواتر من الأخبار في السنة النبوية قليل جداً فالأكثر منها أخبار آحاد حتى ما ورد في (البخاري - مسلم - الموطأ) تعتبر في رتبة خبر الآحاد

لا يصح إدراج حد جديد بأن يحجب ما يكون قد فعله النبي عليه السلام ولا يصح رفع حد القديم في معاهدات لأن الإحداث يكون في أصل العبادات وليس في تعديلات أو في فعل النبي أو عدم فعله كحديث نهر (يُدْرَج من العادات) لأن النبي عليه السلام لم يفعل ذلك فإردده بسيد عدم تفسير النهج بحجب لعدم نصها في حد لا يخرج

إدراج حد جديد (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) في الأحكام بعدم فعل النبي

لا يصح إدراج حد جديد بأن يحجب ما يكون قد فعله النبي عليه السلام ولا يصح رفع حد القديم في معاهدات لأن الإحداث يكون في أصل العبادات وليس في تعديلات أو في فعل النبي أو عدم فعله كحديث نهر (يُدْرَج من العادات) لأن النبي عليه السلام لم يفعل ذلك فإردده بسيد عدم تفسير النهج بحجب لعدم نصها في حد لا يخرج

إدراج حد جديد (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) في الأحكام بعدم فعل النبي

لا يصح إدراج حد جديد بأن يحجب ما يكون قد فعله النبي عليه السلام ولا يصح رفع حد القديم في معاهدات لأن الإحداث يكون في أصل العبادات وليس في تعديلات أو في فعل النبي أو عدم فعله كحديث نهر (يُدْرَج من العادات) لأن النبي عليه السلام لم يفعل ذلك فإردده بسيد عدم تفسير النهج بحجب لعدم نصها في حد لا يخرج

الشيء المقتضى

لا يصح إدراج حد جديد بأن يحجب ما يكون قد فعله النبي عليه السلام ولا يصح رفع حد القديم في معاهدات لأن الإحداث يكون في أصل العبادات وليس في تعديلات أو في فعل النبي أو عدم فعله كحديث نهر (يُدْرَج من العادات) لأن النبي عليه السلام لم يفعل ذلك فإردده بسيد عدم تفسير النهج بحجب لعدم نصها في حد لا يخرج

إدراج حد جديد (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) في الأحكام بعدم فعل النبي

يعتبر النص كافياً لوجوب العمل به ولا ينزح فعل النبي له، لأن أفراد التوراة محالاً لا تعد ولا تحصى وغير متناهية. وأفراد العموم غير متناهية لأنه لا يجوز في العموم الحصر، فالعدد (عشرة) يستغرق من واحد إلى عشرة عن سبيل الحصر وشرط العموم الاستغراق على وجه السمول دفعه واحدة

النص في الحكم وعدم تفعل نه من النبي عليه السلام

لا يصح إدراج حد جديد بأن يحجب ما يكون قد فعله النبي عليه السلام ولا يصح رفع حد القديم في معاهدات لأن الإحداث يكون في أصل العبادات وليس في تعديلات أو في فعل النبي أو عدم فعله كحديث نهر (يُدْرَج من العادات) لأن النبي عليه السلام لم يفعل ذلك فإردده بسيد عدم تفسير النهج بحجب لعدم نصها في حد لا يخرج

إدراج حد جديد (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) في الأحكام بعدم فعل النبي



سليم ضرر قوة معرفته والتفكير في العقل الإنساني فبدلاً من التسكين
 أصبح على قوة العقل الإنساني في عدم التعبير وتدمير قوة المعارض
 وعندما يأتي خبر الواحد جعلك لا تعيد وحبوب العلماء به، أن سيتوقف خبر
 الواحد في يد كلها حتى يذهب وعند الأطباء، قالو كان الطرخ مهيحاً
 سجد بالأمير سرب خبر الواحد يركونه من كل الدنيا لكن مسجده واحد
 بوحمة لطيفة ولا يعرف ما كتبه فيها وبعد الطبيب عليها وما ويسم
 بزيه ن ما كمالاً وهو لا يفقه في كلام الطبيب سي حتى إذا وصل واحد
 لافقة مسجده أصبح فيها وعلمه فهد عين وقعة لتبقي



عندما يحدث حدث معين يتناقله الناس ويصبح كل شخص يسقط على هذا الخبر إسقاطات معينة بشكل مختلف عن الآخر، فهذه إسقاطات فكرية فلسفية فيصبح كل شخص يحلل الحدث من جهته الفكرية ومصالحه مثل القنابات المضائية والصحافة، وهذا هو الإسقاط الخبري على الإعلام، فتجد هناك حدثاً معيناً عالياً جداً يأتي إعلام فيفسره حسب مصالحه ويأتي إعلام معادي ويفسره وينشره حسب توجهه ولطبيع خالصة الحدث بينهم

عندما في الترخ نحن نعلم كيف نقل الصحابة كلام النبي عليه السلام كلمة كلمة، وكانوا شديدي الحرص على عدم الإدراج أو الإسقاط وهذا كان عند ذنوبنا (الصعابة وعند التأخير وعند تأييد التأخير في نقل الخبر فيقول ، وإن حصل فعلماء الحديث يعمرون) سجلاً من ماء - ذنوباً من ماء المدرج من الراوي عن كلام النبوة، وهذا هو الذي يجب أن يتقنه أساتذة الحديث اليوم بالإعلام في كيفية نقل الخبر وصيغته من الإسقاطات فالخبر لا يجوز عليه الإسقاطات الفلسفية، بل يجب أن يبقى نقياً لأصفاً وأن يقبلى قضايا العلويين

بسيط في بؤته يكون في حبه - (بمعنى نقل خبر دون سواء) فهذه اتفق فلاسفة على (قدم لغتهم) بمعنى أنه ليس به مداه وقد حقه يسمعون عن حقوق العالم و به مخلوق وأخرى خلقه ليس به غاية وهو أنه عز وجل و حدة فلاسفة لا يكون اجتماعاً له في العقول لا في الحسبان ويجد لأحباء يكون في حسي لا عقلي وفي مسألة حسب تمييز عليه السلام فهو نقل خبر حسي وقد صحيح لكنه لم يمتثل في طلبات الشا و عند قد قرب من نورد النبي كما فيها يميز عليه السلام وتلاميذه كان فيهم لاداء وحق ومطابقة وكان صدره قد لم يحس أحدهم فقد نقل بالمسألة لم يوازي وأما نقل واحد من رواة وأما عز وجل ولا قصصه يحدث بعد بعد في نقل بالسواء وكما بين بعد في ومرة فيه حص النقل وهو خبر أحدهم دون سواهم

قصة (مالك عن نافع عن ابن عمر) عن سلاسل الذهب في الأساقفة
 بالأنمة تحصل يوم أكثر من غيرهم لقريرهم بالنقل عن عهد الصحابة والنبوة
 بالأنمة تحصل يوم أكثر من غيرهم لقريرهم بالنقل عن عهد الصحابة والنبوة
 بالأنمة تحصل يوم أكثر من غيرهم لقريرهم بالنقل عن عهد الصحابة والنبوة

هي المصلحة التي
شهد له الشرع
باعتبارها فائدة
يعمل بها

هي المصلحة التي
شهد الشرع بإفادتها
وهي المصلحة
المنفعة ولا يعمل بها

هي منفعة مطلقة وليست مقيدة، فالشروع
لم يعتبرها ولم يلقها، أي لم يشهد لها باعتبار
يحصلها بدني ولا كدب يشهد لها الشرع
باعتبارها فائدة

المصلحة بمعنى (المنفعة)
والمرحلة بمعنى المنفعة
من التقييد وتوحي كلمة
(عنيت) بأن هناك أنواع
مختلفة من مصالح
والمصلحة المرادة لم
يرد دليل من الشروع
يشهد لها باعتبار
أو بالإلغاء

هو ما يكون فيه قوم العالم وقوم لامة من ضروريات الدين
الخمس وهي حفظ (الدين - النفس - العقل - المال - السل
لعرض عند من أراده ضمنها)

هو ما لا يكون من درجة الضروريات ولا يعرب عليه إدخال
نقوم. ولكن في موكه أو رونه حرج كبير يحق تكليف

يجعل لتقريب الفهم أن (الضروريات كإحياء) و(الحاجيات
كأنس) و(التحسينات كالمندوبات) بذلك يذكر الفقهاء والاصوليين
من أن قد ورد مصدوبات، وإنشأ أن يترك الحاجيات ومن ترا
الحاجيات ثمة الضروريات كمن حاج حين الحما يوجد أن يقع فيه

تقدير الإنسان الخاص للمصلحة فيه ضعف
أو قس المصلحة التي قدرها الشرع

مصلحة عبدة غير مضبوطة بشرع مثل الرب
مصلحة عبدهم ومفسدة عبدا

المصلحة عبدة مضبوطة بالشرع فما اعتبرها الشرع مصلحة يعتبرها وما لم
يعتبرها ألقاها

بمس الإشكال بين وبينهم من حيث رعاية المصلحة من حيث
الإطلاق إنما يكمن الإشكال في (تفاصيل المصلحة) التي
هي (محل البحث والافتراق) بيننا وبين الآخرين

نتفق مع الناس في رعاية مصلحة (حفظ النفس) كمبدأ لكن التفصيل
في محل النفس وحفظ النفس عندنا يقتضي (القصاص)، عند الغرب
يقوون ب (القصاص) (ظلم)، فالاختلاف في تفاصيل حفظ النفس، و لا تفاق
في المبادئ العامة لا يعتني الاتفاق في الكيفيات والتفاصيل

المصلحة المعتبرة تناسب وتلائم مع صد السريعة

المصلحة المعتبرة هي التي فيها تبادل أعيان ومنافع

يخير بين (لحق - الإطعام - الصيام) ويعتد في

المذهب المالكي هو استحباب الطعام لعموم نفعه، فيستفح به ستون مسكناً، وأيضاً لحق يعود على المسلمين بالخير

لأن معيار مصلحة هنا منفصل عن معيار الشرع،

إضافة لأنها بخالف مقاصد الشريعة على عكس

مصلحة معتبرة التي ثبتت بمقاصد الشريعة

برأ مصلحة منفعة، والمصلحة فيه أنه يوجد في تكثر الشخص صاحب

العمل بماله بأضعاف وهو يستثمره بإيداعه في المصرف لكن رغم أن الرب به

مصلحة للمرابي، لكن بشرط أن لا يكون مفسدة من وجه آخر مقابل

مصلحة المرابي هو أن الفائدة بمصرفية الربوي غير مرتبطة بالإنتاج وتريد

نقي غد وتريد بمقتضى فقرا ويلتهم المربون الناتج القومي للبلاد

والشرع يديه محصص آخر وهو توجه الأموال نحو المشاريع المرتبطة

بالإنتاج فيصبح الربح مرتبطاً بالإنتاج وهذه مصلحة (ربح المرتبط

بالإنتاج) اعتبرها الشرع

يراه بعض مصلحة لأن الأموال التي يأخذها صاحب المصالح الخيري

من الناس يذهب جزء منها إلى دور الإيتام ونحو الحاجات الخاصة، وعليه

فيه نفع ومصلحه للمجتمع، ويقول (هذه مصلحة منفعة شرع)

قد تنعش خزينة الدولة من ضرب الخمر وهما وجدت مصلحة ويمكن أن

يصبح الضيق الذي لا يقدم بكمور سيقتص عند الربا فكل هذه مصالح

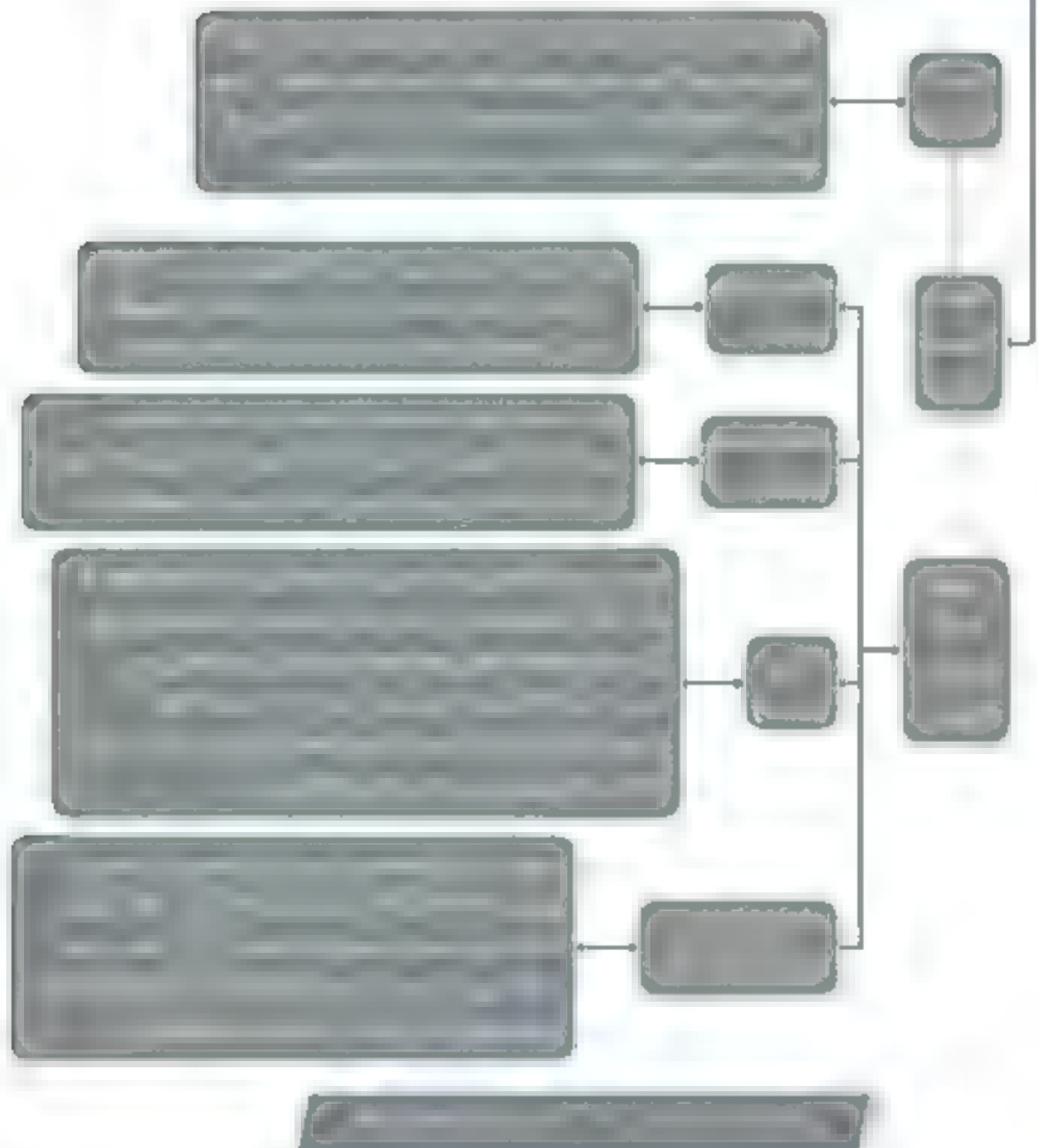
منفعة شرعاً، والناس يتدفعون بمصالح هي (منفعة شرع) فهي الفتات

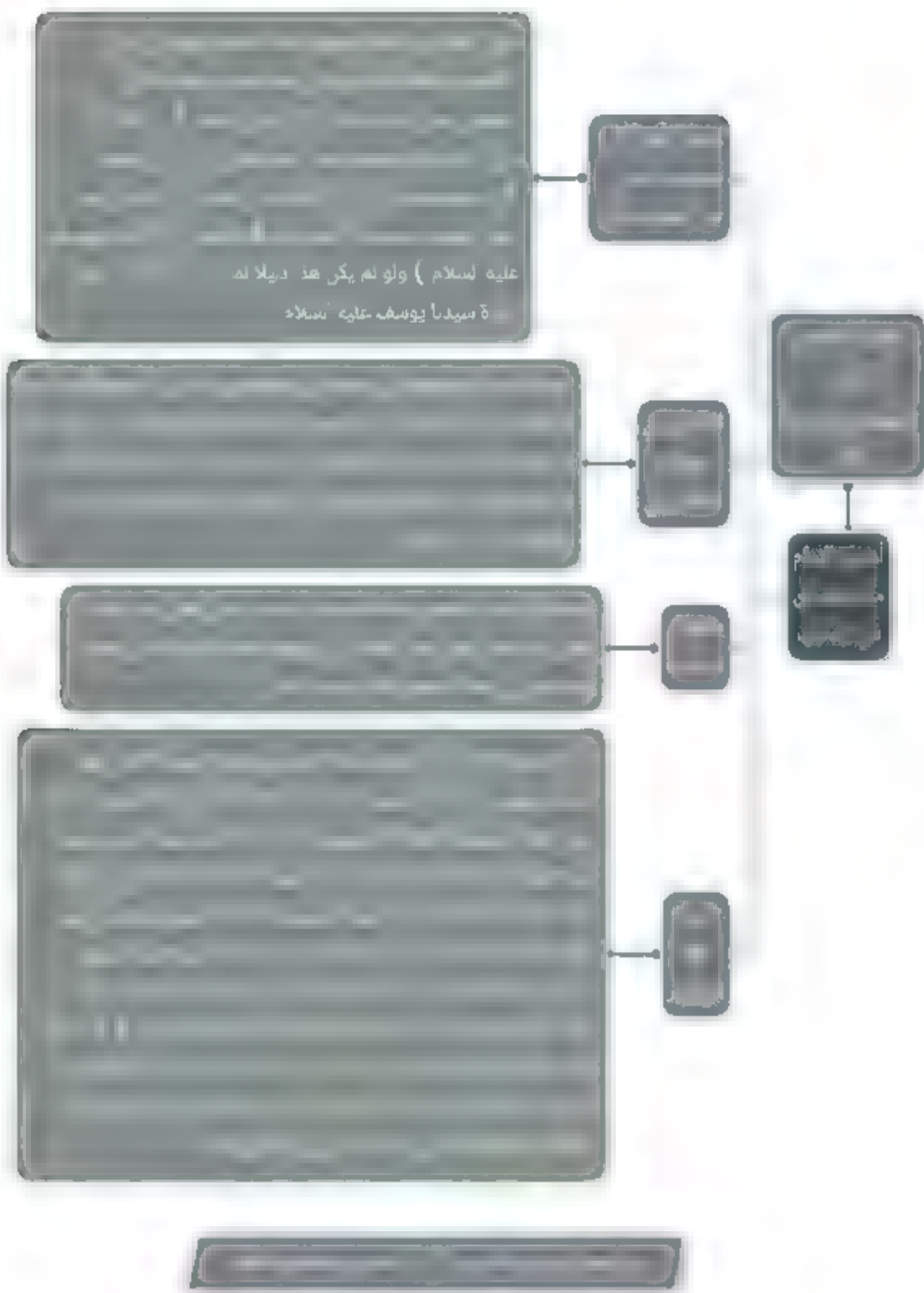
على مقاصد الشرع

المختصر — تعتبر المقاصد (الشجرة) وتعتبر المصالح (الذرة)

والمصالح تحتاج البطر في المقاصد، والمصالح تأتية باستقواله
المصوص ويجب التسييم به، وبه يظهر فصل الله وحكمنه
وعنه ولا تحذف (المصالح المرسلة) من التعصبي
الجري، والمصلحة بظهر إلى باعتبار السرع والمصالح كذات

يجب الحذر من تشويه المقاصد بمعنى أن هناك من يتحدث
في المقاصد فهدد النصوص الشرعية مع أن النصوص الشرعية
علامات على وجود مقصد الشرع، فالنصوص أثبتت المقاصد
فلا يصح أن تعود المقاصد على ما ثبت به (الصريح) بالإبطال،
فإن بطلت النصوص فستبطل المقاصد والمقاصد محمية بالنصوص
ولمست مقابلة للنصوص أو مخالفة لها





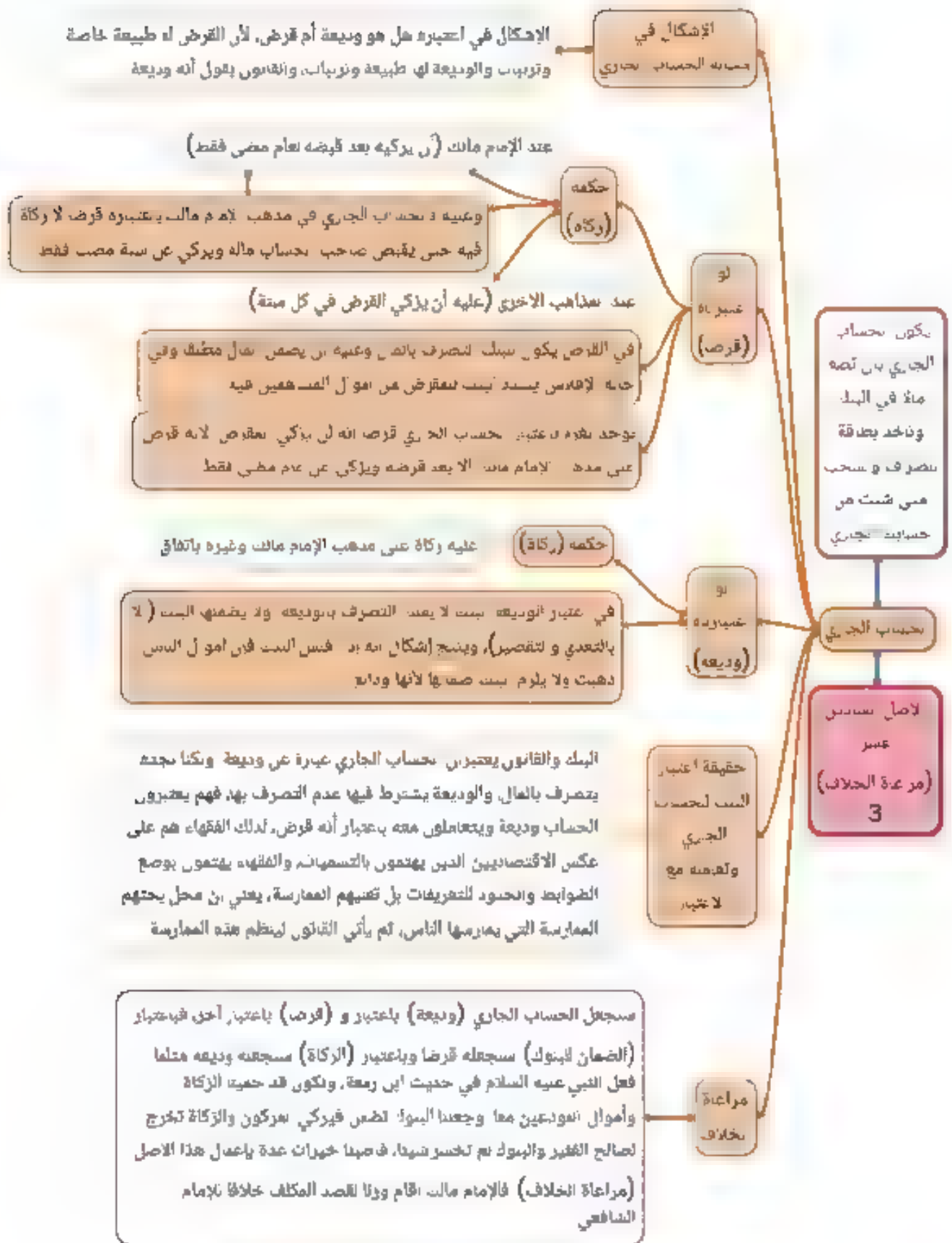


ورعي حلف كان صور يعمل * به وعنه كان طور يعدن
 وهل عنى مجتهد رعي الخلاف * يجب م لا قد جرى فيه اختلاف

هو تزويج بالمبدلة ويكون فيه أن يتزوج كل رجل من الرجلين

حت لاخر بلا مهر





ورعي خلف كان هو يعمل * به وعد كان طور بعدل
وهو على محضد رعي الخلاف * بحسب ام لا قد جرى فيه خلاف

رجل تزوج بامرأة (بلاوي)
على قول أبي حنيفة، (ولا
شهود) على قول مالك، (ومهر
أقل ما يمكن) على قول الشافعي
هذا حيث لانه خالف الإجماع، أي
خالفهم جميعا وهذا هو "التفريق"

في رواج الشغار. هذا عند المالكية فامد ويخسح، ثم تزوجت هذه امرأة
رجلا آخر رواج صحيحا، فالزواج الثاني لا نقسه بدء على أن الإمام مالك
وزّعت الزوجة في الزواج الأول حال موت زوجها، فالإمام مالك لم يعتبر عقد
الشغار صحيحا لأنه لو صحح لزواج الأول في عقد الشغار (مراعاة
لخلاف) وأراد أن يبطل العقد الثاني قبل أن يكون هذا، فحينئذ يكون قد
توا الإمام مالك مراعاة مذهبه وهذا غير صحيح

لا وزن لما قول الشاذل في المذهب، فهي مهذرة وهذه جوهره من جوهر
فقهاء الإسلامي الأصل بالكييفية التي يدعي الأنفة الأدلة ويعملون بأدلة
من خالفهم، فلا يأخذون إلا بالأقوال المعتمدة في المذهب

الحديث الثاني مطبق، نجد أن الإمام مالك عمل
بالحديثين، فقال بوجوب الوضوء قوس من
ذكره يبطر الكف ولا يصير ولا وضوء على من
مسّه بالأعضاء الأخرى، فأعمل الدليلين هذا في
باطن الكف والباقي في بقية الجسد، فكلا جعله
في محل، فتجد الإمام مالك أنه يعمل بكل ما
وصل إليه من عند ربه وهي سنة نبيه عليه السلام

يوجد هنا منحنى أن الإمام مالك دائما يعمل الأدلة
جميعا فيعمل هذا الدليل في قدره وذاك في قدر

هو عس في لالة و جهده ونظر فيها، ولا يكون هد إلا سمجتهين ندين
 يخرجون ن مثل هد، الصم، فمن لونا انه السلق لى استطعت أن تأتي بعنه
 فمن يعيدون عن عهد النبوة والاسعياط والبراعة في الاجتهاد وسليقة اللغة

مراجعة
 الخلاف



يقول لعمري (حتى اخرج
 من خلاف بين الإمامين
 أبيت النية كل نية

عن الإمامين (حتى اخرج
 من خلاف بين الإمامين
 أبيت النية كل نية

تبييت نية
 لصيد في
 كل بلد
 من رخص

عن الإمامين (حتى اخرج
 من خلاف بين الإمامين
 أبيت النية كل نية

الخروج
 من
 الخلاف

الفرق بين
 مراجعة خلاف
 والخروج من
 خلاف

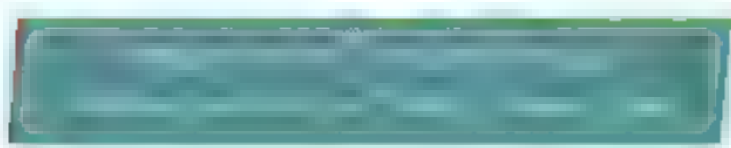
يقول لعمري (سأقروها
 خروج من الخلاف)

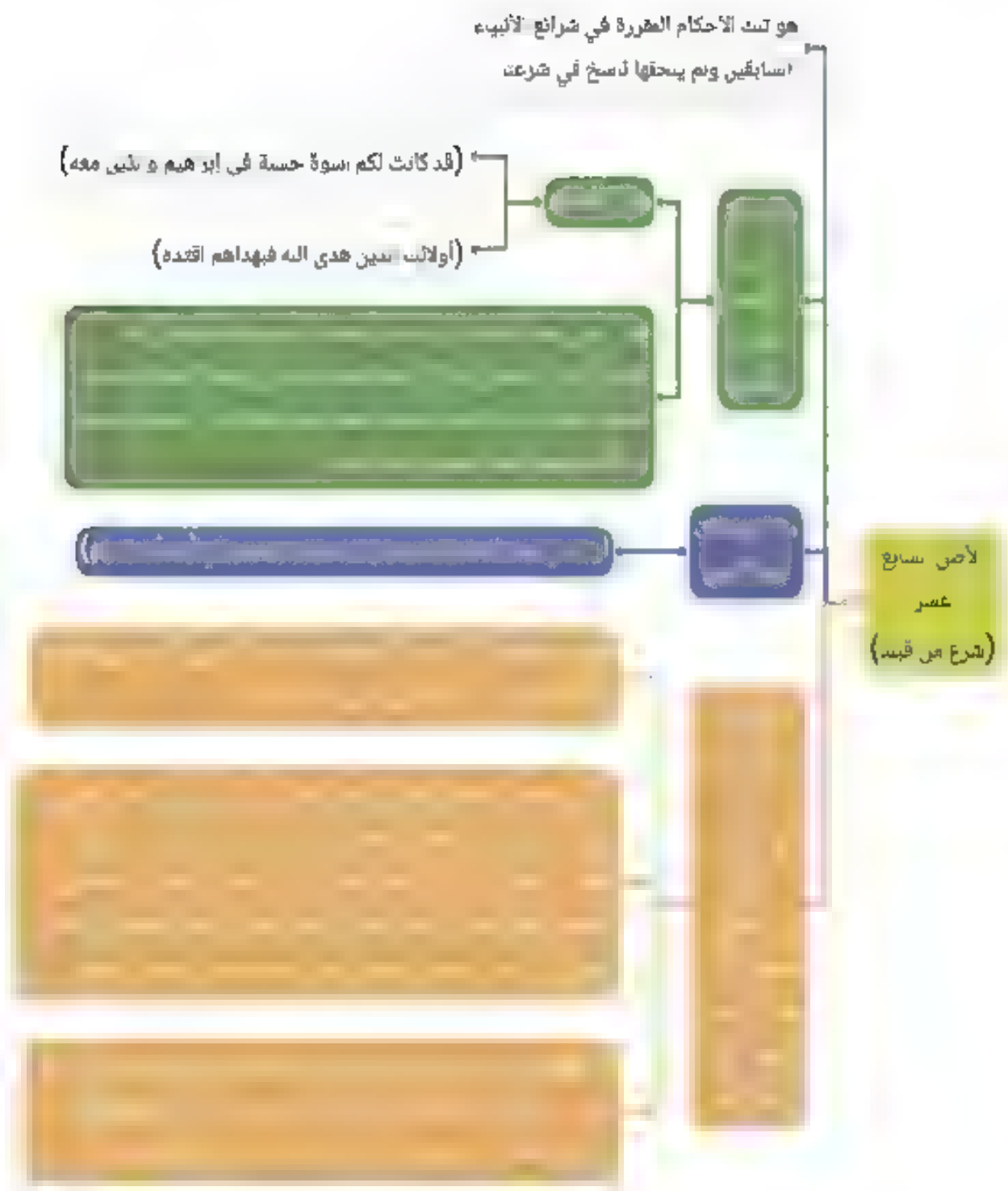
عن الإمامين (حتى اخرج
 من خلاف بين الإمامين
 أبيت النية كل نية

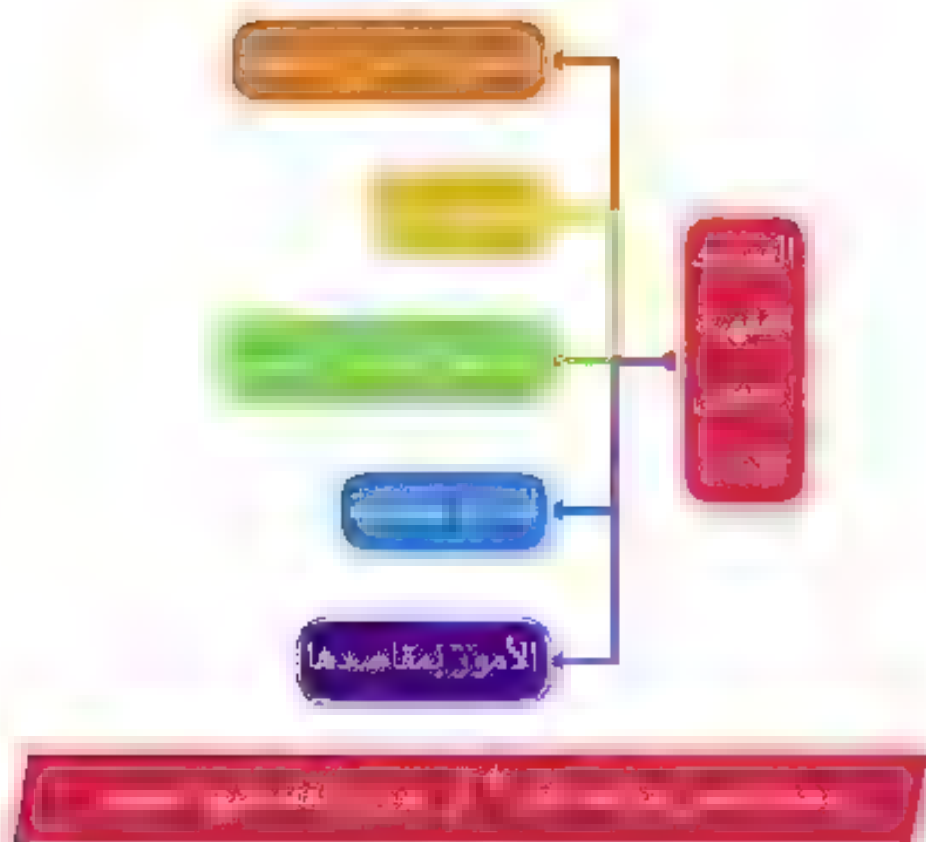
البيعة عند قراءة
 الفاتحة في صلاة

عن الإمامين (حتى اخرج
 من خلاف بين الإمامين
 أبيت النية كل نية

هو من لعمري







في ترجع بين القواعد الأخرى فالقواعد لو تم تتبعها
لوجدناها ترجع بالجعله إلى هذه القواعد المحسن الكلية

في القواعد المحسن الكلية

في القواعد المحسن الكلية

ان عملية الاستقراء (للفروع أصوباً) من خلال البحث والتقصي والتجميع
والتبني لها لا تكون لجميع الفروع، فيكون الاستقراء ناقصاً (ظني الدلالة) و
قد لا نستطيع أن نصدر قانوناً عاماً حظرد لأن الاستقراء لم يكن على جميع
الفروع

الاستقراء

الاستقراء

الاستقراء

عندما تكون عملية الاستقراء لجميع الفروع تستطيع أن نصدر قانوناً ويكون
الاستقراء قد تم وأصبح تاماً يتبع جميع الفروع، والاستقراء التام أمر عسر
لأن الاستقراءات أغلبية لأغلب الفروع

الاستقراء (الاستقراء) وسنجد أن هذه القاعدة تضم تحتها فروعاً فتعيب الفروع
تحت القاعدة بدنة شرعية دليل الفروع هو دليل القاعدة والقاعدة دليل

الاستقراء

الاستقراء

الاستقراء

الاستقراء

الاستقراء

الاستقراء

الاستقراء

الاستقراء

الأحلاف بين
عدم القو¹ة
بفقيهه وعدم
صو²ل نفقه

هو العلم لذي تستنبط منه الأحكام، والقواعد الاصوية تستنبط منها الأحكام، والقاعدة الفقهية تحدث عن عوارض الأدلة

فقد نُدِّنقواعد المقهية
بمسائل بحرية

التعلم وتنظيم	تعلم على	تساعد على معرفة	تساعد على معرفة
لمس ثقافية	معرفة مأخذ	ما يكون فيه جمع	الفروع التي تدرج
في طريق واحد	المسائل وأداتها	ونشأ بين المسائل	تحت قاعدة

في أن هذه قواعد فقهية مأثورة في علم الأصول التي ذكرها لناظم السلي
هي أصول لا مذهب مالت في الإبقاء فيها نفس الإجماع مأثورة بناء على هذه
الأصول أنتج مبرور ووجد أن هذه المبرور التي أمحتنا لأصول مبرورة
تحت هذه القواعد الكلية، نعم هذه قواعد في الفقه وفرق بين القواعد
الأصولية ونوعها القواعد الفقهية في عدة معانيها (لاستمر للبرور
الفقهية) وبقية عدد لأصولية بينها (البرور) وقد أصبح بعض الأحاديث
(قاعدة فقهية) بينها لأنه السريعة هي أدلة مبرور

1997



100

معنى (كلية كبرى) — أنها تدخل في جل الأبواب إن لم يكن في كل الأبواب

مهميته (كلمة) — لأنه ليس فيه استخدام إلا قليلا جدا

لأنه لا يوجد أكبر منها. لأنها هي القواعد الكبرى التي غيرها تبع لها، وغيرها يندرج تحتها وهي لا تندرج تحت غيرها

الإشفاق
عليه

لا يوجد فيه خلاف بين الفقهاء لذلك فإن النظم بعدها في آخر بيت منها (... * خمستها لا خيف فيها وارد) فهي متفق عليها بين المذاهب الفقهية وهي خمس قواعد، ذكرها بعد الترتيب





الشك في الصلاة



ليقين عند الإمام مالك أن ذمة المكلف معفوطة بالصلاة والحدث (منه)
 فإذا صلى مع الشك في الحدث ثم تراءى المصلي، لأن اليقين هو (انشغال
 للذمة) وليس الوضوء، وعليه لا نقول أن الشك في الحدث مخالف للقاعدة
 بالنسبة للإمام مالك، فالإمام لم يخالف القاعدة لكن بخلاف في تطبيقها،
 وقاعدة مطروحة عند الإمام وقد تختلف أفراد فيلزم عنها متى التفت في
 سجاسة، فشخص صلى الظهر مثلاً ودخل وقت العصر وانتقض وضوؤه ثم
 شك من توجهاً أم لا، فالأصل المتيقن منه (أنه انتقض وضوؤه) والشك (هل
 توفى أم لا) فيعود للأصل أنه منتقض الوضوء والإمام مالك لا يبيح يقينه
 على شك سيقم وينظر لليقين من أين انتهى



الأصل عند الإمام شافعي أن الشخص يكون عني يقين، فمثلاً شخص
 صلى الظهر عني وضوء (يقين) ودخل وقت العصر ثم شك (شك) أنه منتقض
 الوضوء أم لا فيبني على الأصل أنه غير منتقض، والشك عند الإمام
 الشافعي لا يزيل اليقين والإمام الشافعي نظر من أين ابتداء يقين

الشك في الصلاة



إن الشك قد يكون في المانع، كرجل يقول (لا أعلم هل كنت زوجتي أم لا)
 عندها ستصحب لأصل وهو (عدم الطلاق)، لأن الطلاق (مانع من الوضوء)
 والشك في المانع يرفع (يقضي الشك)

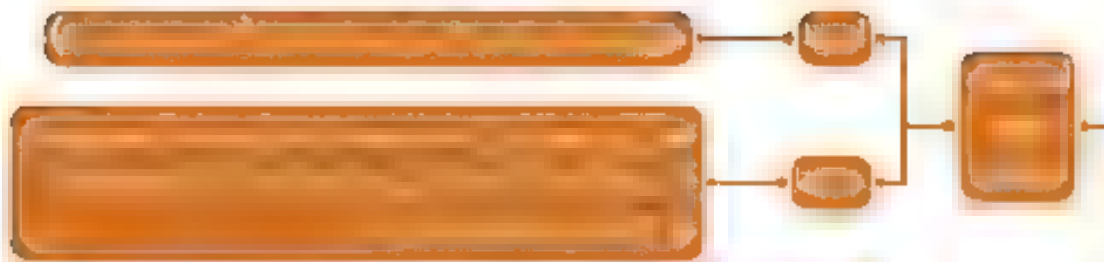


أما الشك في السبب، كمن صلى شاكاً (بدخول الوقت) بصحت صلاته
 وعينه الإعادة ولو تبين بعدها أنه صلى فعلاً بعد دخول الوقت فيطلب
 صلاته لأنه لا تأكي النية الواجبة مع الشكوقي (سبب الصلاة) فيجب عليه إعادة الصلاة



الشك في الشرط مثل (الظاهرة شرط لصحة الصلاة) فهو فيه استصحاب
 لأصل وهو البراءة لأصلية، وأن يمين عني وضوء فيتوض ويصلي





القواعد التي تندرج تحت هذه القاعدة (الضرر يزال) والقواعد الكلية الأخرى تسمى (قواعد فرعية أو قواعد مدرجة)

قاعدة (الحجر على المفلس) فالمفلس الحجر عليه فيه ضرر له، لكن هذا الحجر فيه مصلحة لأشخاص آخرين نزل بهم ضرر أنهم أقرضوا هذا الشخص وتعامل معهم بتجارة ثم بعد ذلك لم يكن لديه مال فيحجر عليه فيما يكون فيه من امسائل المتعلق بالمفلس

فيما يتعلق مثلاً بمن بنى جداراً يؤدي جاره وكان هذا الجدار خديجاً عن أرضه أو في العمر، أو في الطريق التي تكون فاصلة بين البيتين مما فيه نفع عام (فهذا يزال).

القواعد
لقرعها
بهدم
القاعدة

ارتكاب أخف الضررين وارتكاب المفسدة الدنيا ورفع المفسدة العليا هو أمر مذكور في الفطرة الإنسانية، إذا تعين أحد الضررين ورتكب أخفهما، وهذا ليس هو الأصل في الشرع إنما هو وقت الاضطراب، وهذا هو مبدأ ارتكاب المفسدة الدنيا دائماً، فانت ترتكب المفسدة الدنيا في حال التعيين، أي بمعنى لم يعد لديها سوى هذا الخيار أو ذاك، ولكن لا أحد يقول أن هذا أصل الشرع

من أمثلته أن شخصاً أصاب أحد أعضائه مرض والأطباء نصحوا بإزالته خوفاً من انتقال المرض لجميع الجسم. وبالتالي يموت المريض. فعيه إم (أ) هذا العضو أو تلف كامل الجسم (موت)، وطبعاً يقدم بكل (جسم والحياة) على الجزء (العضو المصاب) وهو ارتكاب المفسدة الأدنى لمنع لمفسدة العليا

ارتكاب
أخف
الضررين

(ولاية المقتب) وأنت
بهم ولا يها بذلك، فالعلماء رحموا أن

القواعد التي تندرج تحت هذه القاعدة (الضرر يزال) والقواعد الكلية الأخرى تسمى (قواعد فرعية أو قواعد مدرجة)

الاعتناء بالمرضى

قوله تعالى (وم جعل عليكم في دين من حرج)

المرضى

- جمع والقصر للصلاة
- لتخفيف في حال عدم وجود الماء
- يفطر في رمضان للمسافر والمريض
- رفع الإثم عن مكرهه والناسي والجاهل
- سقاط الصلاة عن الخائض

المرضى

المرضى

هي متعبة مثل احتمال تكاليف
السريعة وأمر السارع باحتمالها قلو
أن شخصا مريضا بالصداع لا يحسن له
الفطر بسبب الصداع لأن صداع ليس
مبذرا، فحتى لو أفطر يمكن أن لا يزول
الصداع عنه

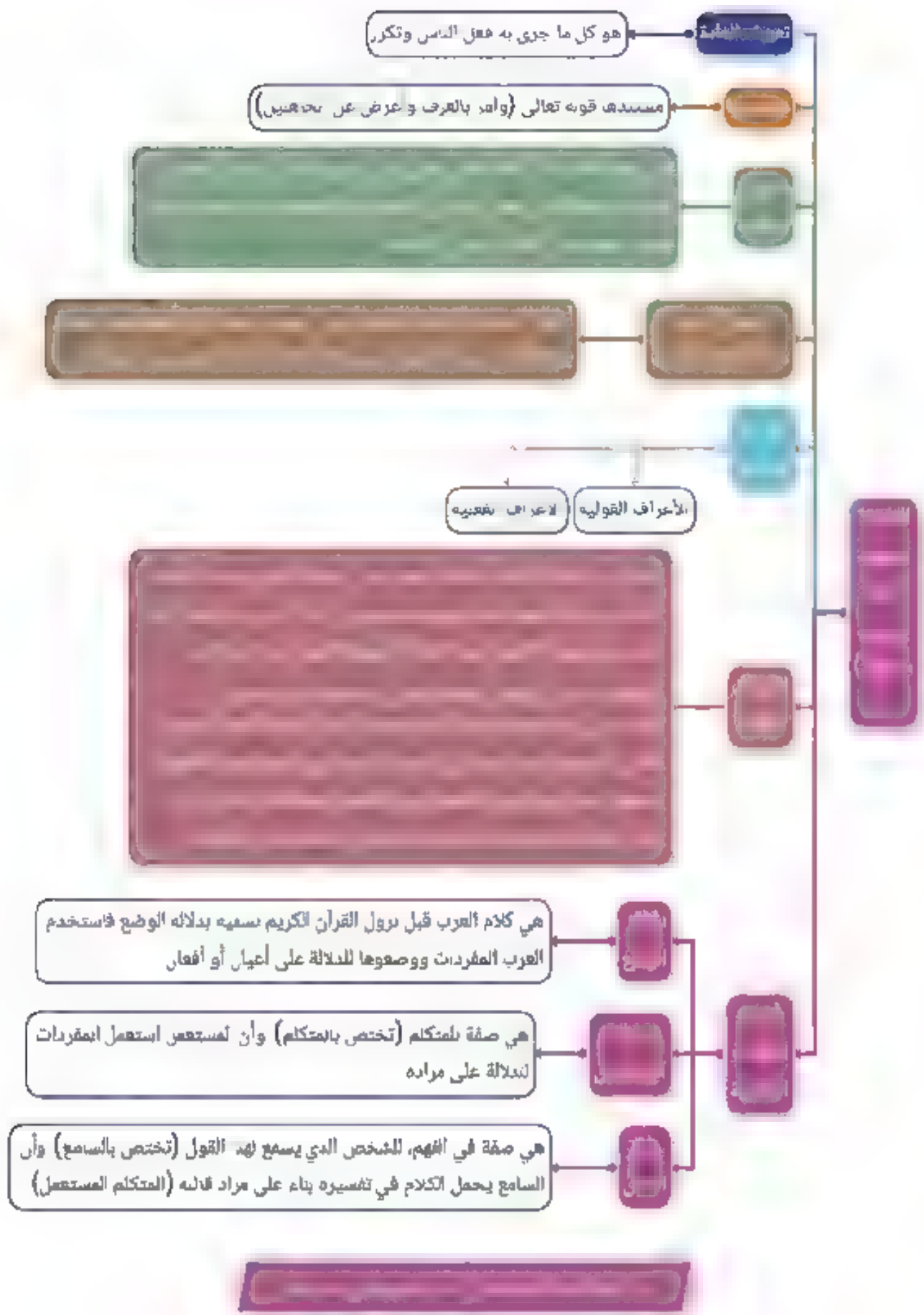
تفجع المشكلة ترفع كبريخض أشرف على الهلاك في رمضان، فهذه مشكلة
فادحة ويجب عليه الفطر فالمرضى الذي يجحف بالإسنان أو الذي يؤدي به
المرض أو يرتب ضررا أحد من الموجود فهد يقول أن المتعبة فادحة ويجب
رفعها

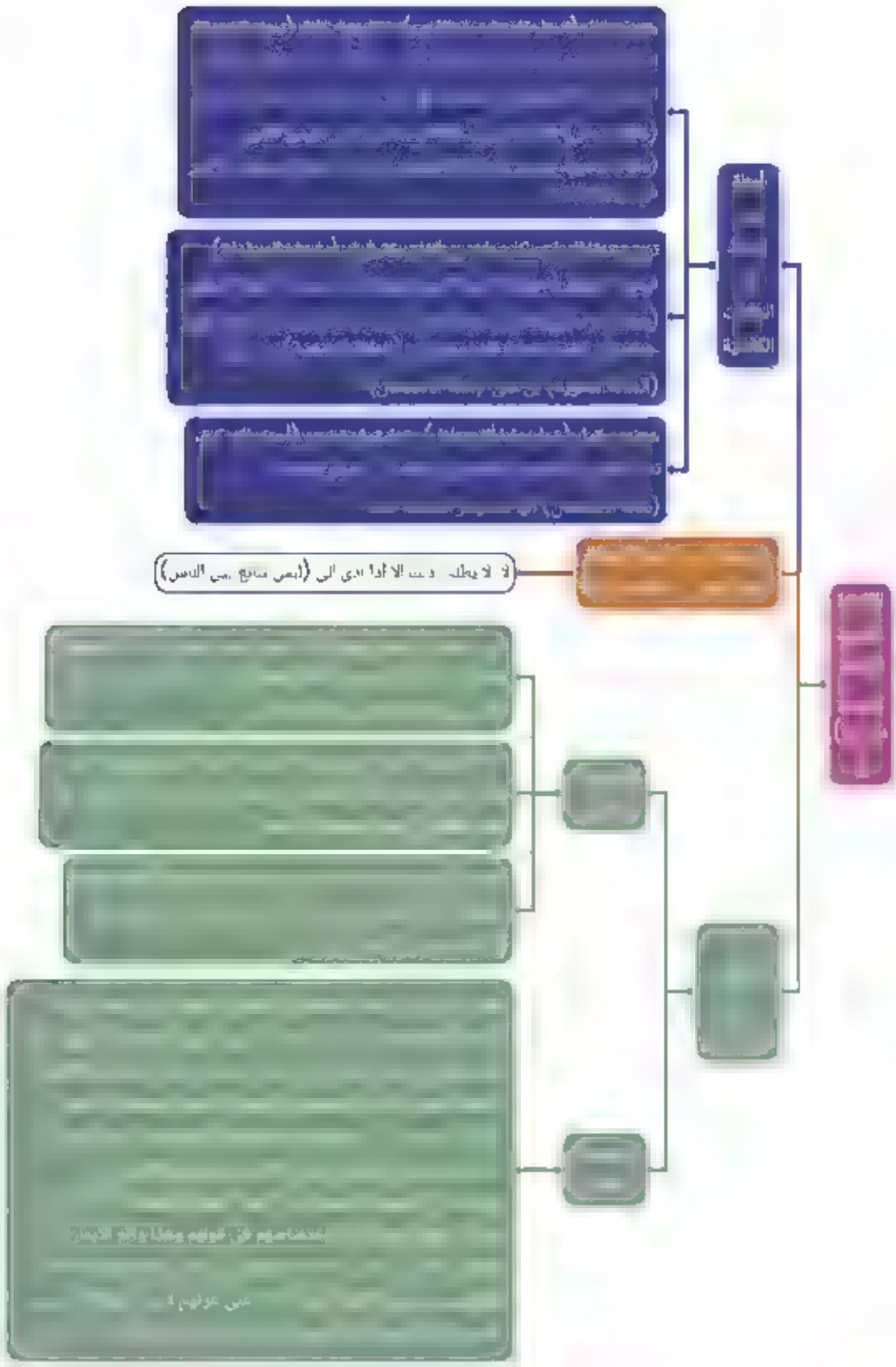
المرضا واضح (أنه عفو عن هذه الامة)

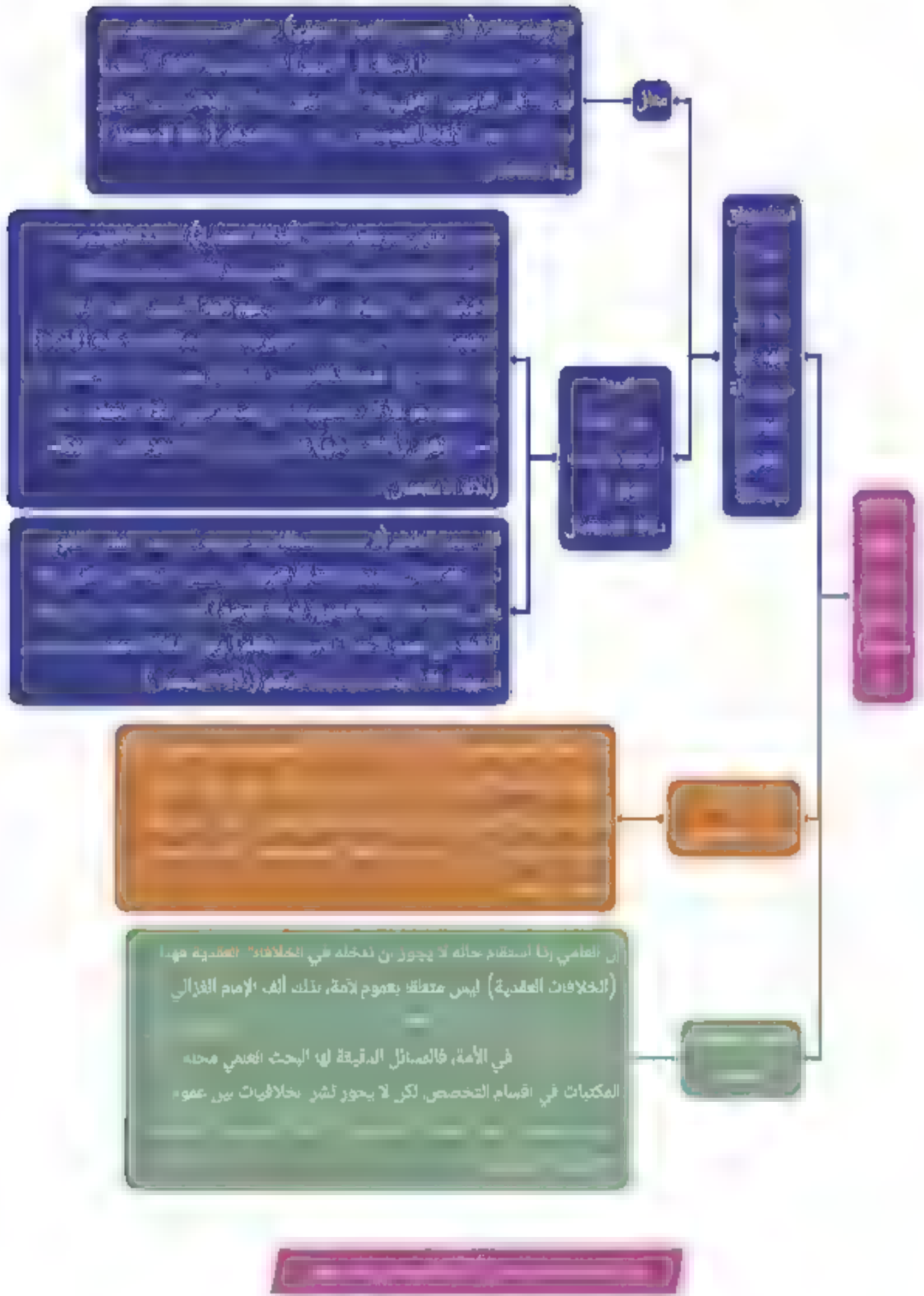
بالإتفاق (يجب أن يحتملها المكلف)

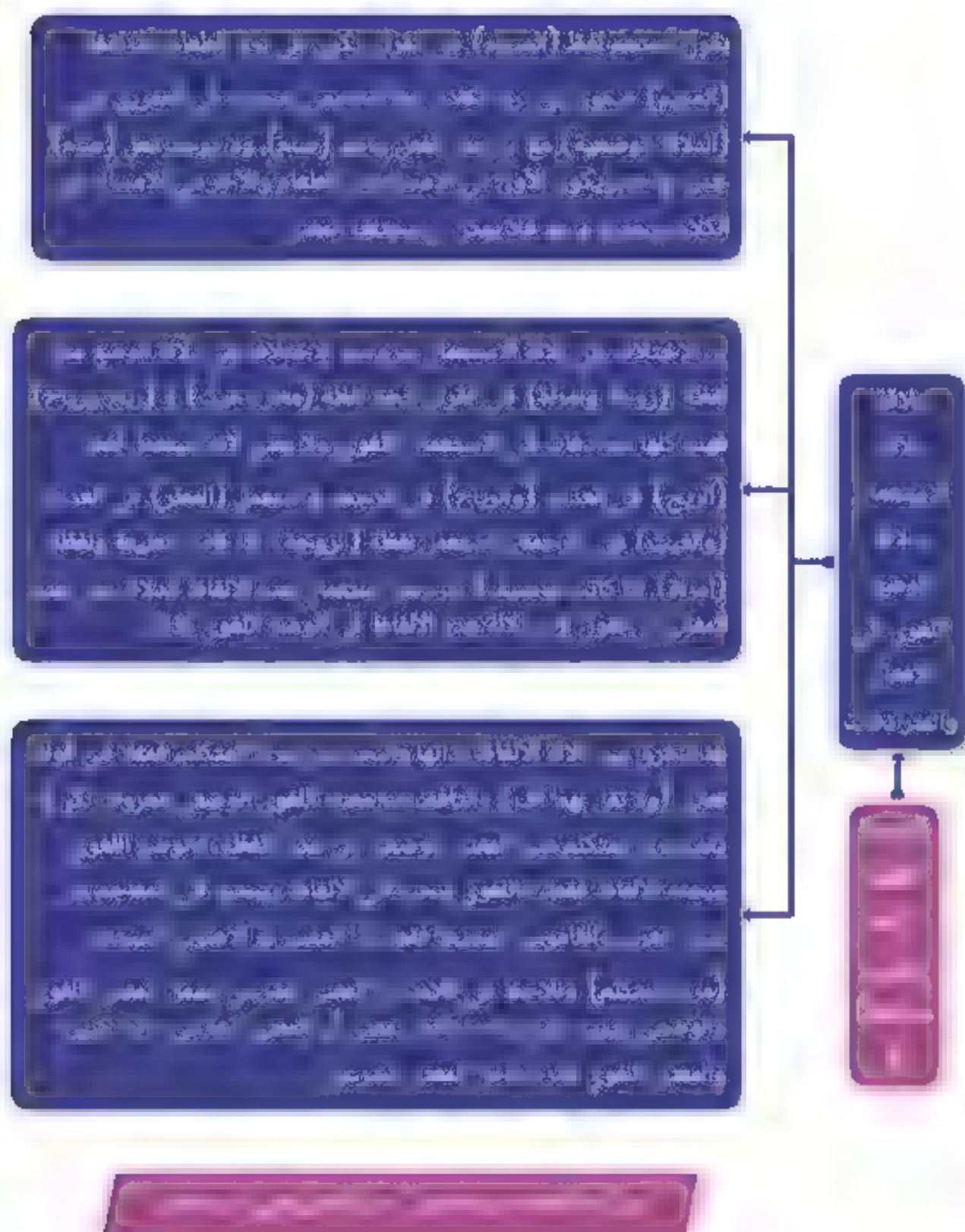
هذا قد يختلف نظر المجتهدين، فبعضهم يراها تلحق بالمتعبة الفادحة
(فيعفو) وبعضهم يراها لا تلحق بالمتعبة الفادحة وتلحق بالمشقة
اليسيرة (فيوجب احتسابها)

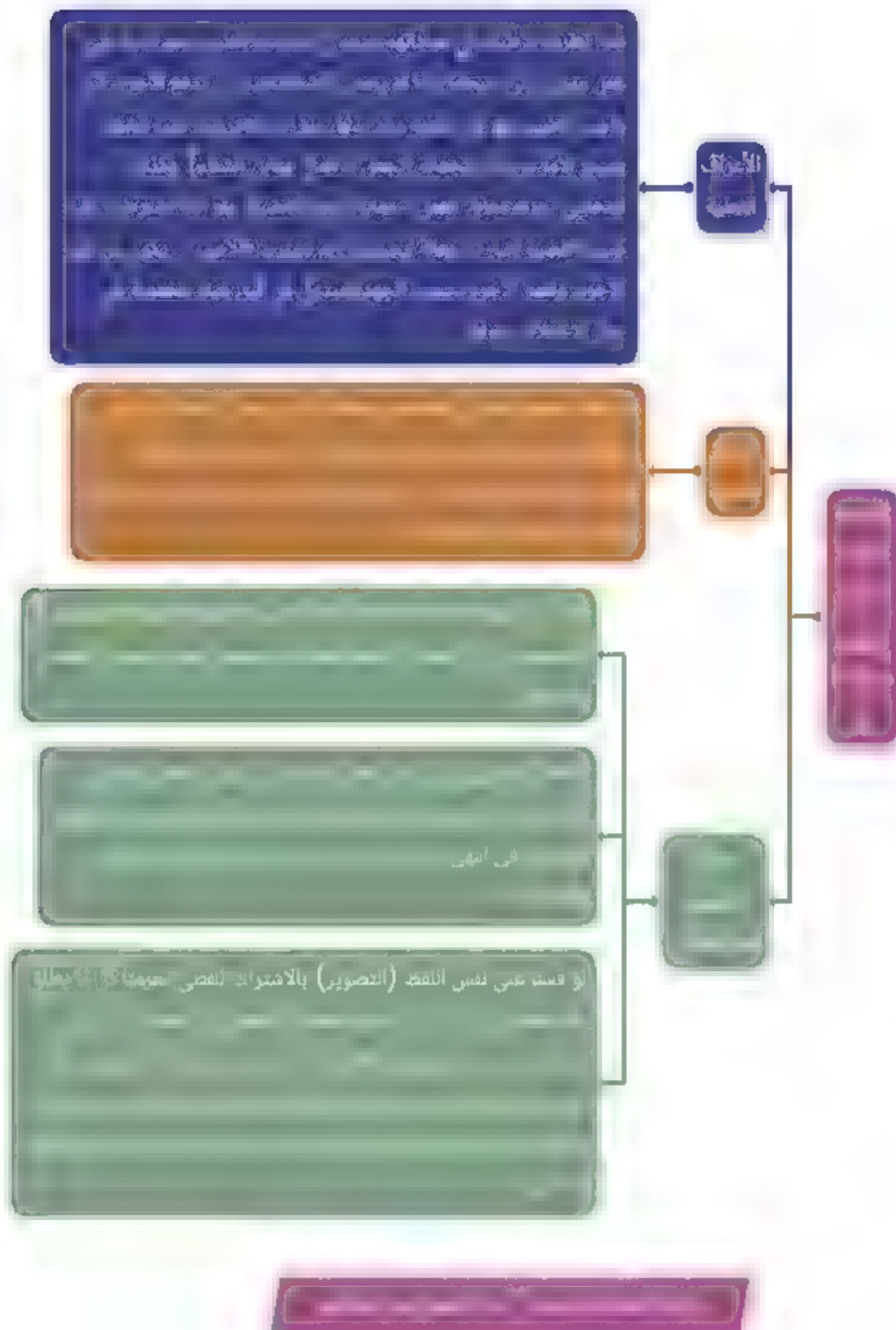
المرضى











نطبق القواعد
نمقاصد
واختلاف
نظ هم الر
جواب مقاصد

الغرض كله بطريق هذه القعدة والخاصة حتى عدم ذكر الامام
السادس في مباحثه يعنى لا يعنى انه لا يكون بالاعتقاد به كل لامة
مقتضية بالاعتقاد وبكى تعدد ائمة هم في حوزة بمقتضا فعله
بوجوده حاز وبمعنى لعبة عدم لامة بسبب وكيفية الامام مذهب
الى قصد المكشوف والامام السادس في حوزة بسببها لعدم

مرکز اطلاع
رسانی
انکشافی

الإمام من كفيده من الأئمة يرعى المقامد لكنه مقدّم خطواري أكثر على غيره ثم هذا الباب فبعد بهب راحة اليه ثم عيه مقاصد بعكسها بها يعيد فرعى معصدهم في كلام مع أنهم يرعى المقاصد

Year	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030	2031	2032	2033	2034	2035	2036	2037	2038	2039	2040	2041	2042	2043	2044	2045	2046	2047	2048	2049	2050	2051	2052	2053	2054	2055	2056	2057	2058	2059	2060	2061	2062	2063	2064	2065	2066	2067	2068	2069	2070	2071	2072	2073	2074	2075	2076	2077	2078	2079	2080	2081	2082	2083	2084	2085	2086	2087	2088	2089	2090	2091	2092	2093	2094	2095	2096	2097	2098	2099
1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030	2031	2032	2033	2034	2035	2036	2037	2038	2039	2040	2041	2042	2043	2044	2045	2046	2047	2048	2049	2050	2051	2052	2053	2054	2055	2056	2057	2058	2059	2060	2061	2062	2063	2064	2065	2066	2067	2068	2069	2070	2071	2072	2073	2074	2075	2076	2077	2078	2079	2080	2081	2082	2083	2084	2085	2086	2087	2088	2089	2090	2091	2092	2093	2094	2095	2096	2097	2098	2099	

[illegible][illegible][illegible]

تتميز
الطاقة
المتجددة
بأنها
خضراء

الفهرس

3	المقدمة
5	النظم
7	أقسام الحكم الشرعي
8	مبادئ علم أصول الفقه
9	أصول المذهب المالكي
10	الأصل الأول (النص)
11	الأصل الثاني (الظاهر) 1
12	الأصل الثاني (الظاهر) 2
13	الأصل الثالث (مفهوم المخالفة)
14	الأصل الثالث (مفهوم المخالفة) مواعيد الأخذ بالمقاهيم
15	الأصل الرابع (مفهوم الموافقة)
15	دلالة اللفظ
16	الأصل الخامس (دلالة الاقتضاء)
17	الأصل السادس (دلالة التشبيه - دلالة الإجماع)
18	الأصل السابع (الإجماع) 1
19	الأصل السابع (الإجماع) 2
20	الأصل الثامن (القياس)
21	الأصل التاسع (عمل أهل المدينة)

22	الأصل العاشر (قول الصحابي)
23	الأصل الحادي عشر (الاستحسان) 1
24	الأصل الحادي عشر (الاستحسان) 2
25	الأصل الثاني عشر (سد الذرائع) 1
26	الأصل الثاني عشر (سد الذرائع) 2
27	الأصل الثالث عشر (الاستصحاب)
28	الأصل الرابع عشر (خير الواحد) 1
29	الأصل الرابع عشر (خير الواحد) 2
30	الأصل الرابع عشر (خير الواحد) 3
31	الأصل الرابع عشر (خير الواحد) 4
32	الأصل الرابع عشر (خير الواحد) 5
33	الأصل الخامس عشر (المصالح العرسة) 1
34	الأصل الخامس عشر (المصالح العرسة) 2
35	الأصل الخامس عشر (المصالح العرسة) 3
36	الأصل الخامس عشر (المصالح العرسة) 4
37	الأصل السادس عشر (مزاغة الخلاف) 1
38	الأصل السادس عشر (مزاغة الخلاف) 2
39	الأصل السادس عشر (مزاغة الخلاف) 3

40	الأصل السادس عشر (مراجعة الخلاف) 4
41	الأصل السادس عشر (مراجعة الخلاف) 5
42	الأصل السابع عشر (خروج من قبلة)
43	القواعد الفقهية الخمس الكبرى
44	مقدمات القواعد الفقهية الخمس الكبرى 1
45	مقدمات القواعد الفقهية الخمس الكبرى 2
46	القاعدة الفقهية الأولى (اليقين لا يزول بالشك) 1
47	القاعدة الفقهية الأولى (اليقين لا يزول بالشك) 2
48	القاعدة الفقهية الثانية (الضرر يزال)
49	القاعدة الفقهية الثالثة (المنفعة لطلب التيسير)
50	القاعدة الفقهية الرابعة (العادة محكمة) 1
51	القاعدة الفقهية الرابعة (العادة محكمة) 2
52	القاعدة الفقهية الرابعة (العادة محكمة) 3
53	القاعدة الفقهية الرابعة (العادة محكمة) 4
54	القاعدة الفقهية الرابعة (العادة محكمة) 5
55	القاعدة الفقهية الخامسة (الأمور بمقتضاها) 1
56	القاعدة الفقهية الخامسة (الأمور بمقتضاها) 2
57	الفهرس

- أ.د. وليد مصطفى شاويش. مواليد عام ١٩٦٨م، عَمَّان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة محمد الخامس في المملكة المغربية عام ٢٠٠٩م، عن رسالته: (السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والفكر الاقتصادي الوضعي).
- وعلى درجة الماجستير من كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية في لبنان عام ٢٠٠٣م.
- وعلى درجة البكالوريوس في الفقه وأصوله من كلية الشريعة في الجامعة الأردنية عام ١٩٨٩م.
- عمل مدرسا في قسم الفقه وأصوله في كلية الشيخ نوح القضاة للشريعة والقانون، ورئيسا لقسم المصارف الإسلامية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، في الأردن، وهو الآن عميد كلية الفقه المالكي في الجامعة.
- له العديد من الأعمال العلمية المنشورة وغير المنشورة، يمكن الاطلاع عليها في موقعه الرسمي.
- للتواصل: www.walidshawish.com
walid_shawish@yahoo.com

التعريف بالمشروع :



يعد مشروع خرائط الوصول إلى علم الأصول امتداد وتوضيح لكتاب شرح الروض الأنف على منظومة ابن أبي كف ضبط وتدقيق للخرائط الذهنية التي توضح أصول مذهب الإمام مالك رضي الله عنه حيث عكفنا على ما يربو عن العام في إعداد هذا المشروع المبارك حتى يخرج بهذه الصورة بشكل يسهل تعلم علم أصول الفقه الذي يمثل في هذا العصر المليء بالفوضى خارطة تفكير تضبط الفهم وتقضي على الانحلال الفكري ويجابه المد الفكري اللوثرى والتفكيكي والشكي ويعتبر علم أصول الفقه السياج الحامي للشريعة بمختلف علومها ويحمي لغتنا العربية ويحمي التاريخ الإسلامي من خلطه بالدين ويدمر فكرة تاريخانية الشريعة وهذا العلم المبارك يعيد الأمور إلى نصابها ويؤيد العقل العلمي القطعي ويحارب الفكر الشخصي والهوى ويثبت ويفرق بين الفكر العلمي الاختصاصي والفكر الشخصي واللاهوت الإنساني.

ورغم كل الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه المادة العلمية إلا أنها قد تمت بفضل الله وحده ويعود الفضل بعد فضل الله إلى شيخنا أ.د. وليد مصطفى شاويش الذي عكف على متابعة إعداد هذا المشروع وبقي بوجهنا حتى أتم المشروع.